الإمارات العربية المتحدة
وزارة المالية

التقرير السنوي 2022

إنجازات ترسم مستقبل الريادة المالية

حققت الإمارات، الدولة الشابة الفتية، إنجازات نوعية عديدة واستثنائية.. لكن طموحاتنا أكبر بكثير، ومن الضروري أن نستمر في بذل أقصى طاقاتنا وجهدنا لتحقيق المزيد.. فمسؤوليتنا تأمين مستقبل مشرق لأجيال الحاضر والمستقبل.. وتحقيق هذا الهدف يعتمد على العمل والجهد الذي نقدمه اليوم

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان

رئيس الدولة "حفظه الله"

دولة الإمارات رسخت مكانتها، إقليمياً ودولياً، كواحدة من أفضل الدول وأكثرها تميزاً في الرفاه المجتمعي، وكمركز اقتصادي حيوي تنافسي، وستكون المهمة الوطنية في السنوات المقبلة البناء على هذه المكانة وتعظيم المنجزات والانتقال باقتصادنا إلى آفاق جديدة

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي
"رعاه الله"

المحتويات

المشهد الاستراتيجي

مقال سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير المالية 05

مقال معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية 06

خطى راسخة نحو الريادة

لمحة عن وزارة المالية 07

الهيكل التنظيمي 08

التوجه الاستراتيجي 09

أبرز إنجازات وزارة المالية للعام 2022

اعتماد أكبر موازنة اتحادية منذ تأسيس الدولة للسنة المالية 2023 11

المشاركة الناجحة لدولة الإمارات في قمة مجموعة العشرين 12

الإعلان عن نظام ضريبة الشركات في دولة الإمارات 15

إطلاق السندات الحكومية المقومة بالدرهم الإماراتي 16

الارتقاء بجودة الخدمات الحكومية المقدمة للمتعاملين 17

مشاركة وزارة المالية في القمة العالمية للحكومات 2022 18

حصاد عام من الإنجازات الراسخة في مسيرة المالية 19

دولة الإمارات تتصدر مؤشرات التنافسية العالمية 22

إنجازات صندوق محمد بن راشد للابتكار للعام 2022 23

أبرز إنجازات منظومة الإيرادات الحكومية خلال عام 2022 25

إنجازات المجالس واللجان القيادية

إنجازات لجنة الميزانية العامة للاتحاد لعام 2022 27

إنجازات مجلس تنسيق السياسات المالية الحكومية لعام 2022 28

إنجازات لجنة إعادة التنظيم المالي لعام 2022 30

إنجازات الأهداف الاستراتيجية

مقال سعادة يونس حاجي الخوري، وكيل وزارة المالية 32

إنجازات الهدف الاستراتيجي الأول 33

إنجازات الهدف الاستراتيجي الثاني 34

إنجازات الهدف الاستراتيجي الثالث 35

إنجازات الهدف الاستراتيجي الرابع 36

إنجازات الهدف الاستراتيجي الخامس 37

إنجازات الهدف الاستراتيجي السادس 38

جهود وزارة المالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 39

عامٌ حافلٌ بالنجاحات والعطاء

مشاركات وأحداث وزارة المالية 42

فعاليات نظمتها وزارة المالية 45

مبادرات وزارة المالية المجتمعية 46

حصاد مسيرة التميز والإنجازات 47

جائزة وزير المالية للتميز المؤسسي للعام 2022 48

دولة الإمارات.. نحو مستقبل أكثر تميزاً وابتكاراً في القطاع المالي

في ظل رؤى وتوجيهات قيادتنا الرشيدة وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة "حفظه الله"، وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "رعاه الله"، تمضي دولة الإمارات العربية المتحدة بخطى متسارعة واثقة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة لتعزيز مكانتها كمركز مالي عالمي، مستندةً بذلك على خطط استراتيجية تنموية طموحة وسياسات مالية رشيدة وأطر تشريعية تواكب المتغيرات وتاريخ حافل بالإنجازات في المجال المالي والاقتصادي، ونجحت في تحقيق قفزات نوعية في القطاع المالي على مدار السنوات الماضية، متصدرةً المراكز الأولى في العديد من مؤشرات التنافسية العالمية.

تشكل وزارة المالية دوراً محورياً في هذه المسيرة حيث استطاعت التركيز على وضع وتنفيذ مسارات واضحة لتحقيق نمو مالي في جميع القطاعات الحيوية، وتعزيز قدرات ومهارات الكوادر البشرية لإدارة واستشراف المستقبل وتحقيق المزيد من الإنجازات النوعية، إذ قادت الوزارة جهود الدولة في إيجاد مصادر جديدة ومتنوعة للإيرادات الحكومية المستدامة والقدرات المالية والاستثمارية بعيداً عن النفط، بما يتماشى مع أهداف مئوية الإمارات 2071، كما حرصت باستمرار على تطوير منظومة العمل المالي الحكومي، وتعزيز حضورها في المشهد الدولي وترسيخ مكانتها كأحد أبرز الوزارات المالية على مستوى العالم، بما يتماشى مع رؤيتها في أن تكون وزارة رائدة عالمياً في المجال المالي تساهم في تحقيق رؤية دولة الإمارات.

وكنتيجةٍ واضحةٍ لهذه الجهود تم انتخاب الأخ محمد بن هادي الحسيني وزير دولة للشؤون المالية رئيساً للجنة التنمية، المنتدى الوزاري لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الذي يهدف إلى تحقيق تعاون وإجماع دولي بشأن القضايا المرتبطة بالتنمية. وسيمثل الحسيني دولة الإمارات العربية المتحدة في دورة رئاسته على مدار عامين للّجنة وسيعمل مع أعضائها على تقديم الاستشارات والنصح لمجلس محافظي البنك والصندوق الدوليين بشأن تحفيز التنمية الاقتصادية المستدامة وبناء وتطوير الموارد في الدول النامية.

كجزءٍ من أدوارها المحورية إقليمياً تقود وزارة المالية جهود دولة الإمارات في تحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي، وتضطلع بمهمة متابعة وتنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي ومنظومة العمل الاقتصادي المشترك، كما تعمل على تعزيز دور ومكانة دولة الإمارات على مستوى السوق الخليجية المشتركة، ودعم السياسة العامة للدولة نحو تعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي، لتعظيم العوائد الإيجابية للأفراد والشركات، والمساهمة في تحقيق النمو والازدهار لدول مجلس التعاون الخليجي، وتواصل العمل على إدارة وتنمية الموارد المالية للحكومة الاتحادية بكفاءة وابتكار من خلال السياسات المالية الفاعلة والقدرات المتميزة والعلاقات المحلية والدولية لتحقيق التطوير المستدام، وتطبيق أفضل الممارسات لترسيخ نموذج عالمي للنظام المالي.

عملنا في تحقيق الريادة المالية للإمارات لا ينتهي، ومواكبة المتغيرات الاقتصادية المستمرة تتطلب قيادات وفرق قادرة على ابتكار حلول مستمرة للتحديات الاقتصادية والمالية لقيادة مستقبل القطاع المالي عالمياً من الإمارات.

سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم

نائب حاكم دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير المالية

استشراف مستقبل العمل المالي الحكومي

واصلت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال العام الماضي مسيرة التنمية الشاملة والمستدامة في شتى المجالات، وهو ما عزز مكانتها العالمية التنافسية الرائدة، وأكد تميز نموذجها المالي والاقتصادي وقدرته على التكيف مع التغيرات التي يشهدها العالم من حولنا. وما كان لهذه الإنجازات أن تتحقق وتترسخ لولا الرؤية الاستشرافية لقيادتنا الرشيدة حفظها الله، والتي توجه دائماً بوضع الخطط والاستراتيجيات الاستباقية التي ستمكن الدولة من تحقيق مستهدفات رؤية مئوية الإمارات 2071.

وحرصت وزارة المالية على أن تكون مساهماً أساسياً في بناء مستقبل الإمارات عبر تسخير جميع الإمكانات والقدرات لتحقيق الرؤى والتوجهات الحكومية، ودعم مكانة الدولة وتنافسيتها، حيث تميزت الوزارة بتطبيق منظومة عمل مالي حكومي فعالة ومتطورة، تلعب دوراً محورياً في إدارة وتعزيز وتنويع الموارد المالية، والذي بدوره يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتحقيق النمو الاقتصادي والمالي المستدام.

وأسهمت الميزانية الاتحادية للدولة ومواردها المستدامة في تحقيق الأهداف والسياسات التنموية، حيث سجلت قفزات نوعية وتوسعات مهمة في كافة المجالات وعلى جميع الأصعدة، ساهمت في بناء مجتمع سعيد واقتصاد مستدام، والارتقاء بمستوى الرفاهية والصحة وجودة الحياة.

وواصلت وزارة المالية جهودها لتحسين آليات العمل المالي الحكومي، ورسم السياسات المالية وفق أفضل الممارسات العالمية المعتمدة. ويعد تطوير النظام المالي الاتحادي بما يتضمن رسم استراتيجية واضحة المعالم، واعتماد أفضل الممارسات في إدارة المالية العامة، من أهم الأولويات التي تحرص الوزارة على تحقيقها لدعم النموذج المالي الرائد الذي تتمتع به دولة الإمارات.

ونعتزم مواصلة العمل والتعاون مع جميع القطاعات والجهات الوطنية لكتابة مسيرة جديدة من التميز والريادة تليق بمكانة الإمارات وطموحاتها العالمية، متسلحين بعقول نيّرة ورؤى ثاقبة للمضي قدماً نحو تحقيق مستهدفات "مئوية الإمارات 2071" الرامية لأن تكون دولتنا أفضل دولة في العالم بحلول الذكرى المئوية لقيام الدولة في العام 2071.

معالي محمد بن هادي الحسيني
وزير دولة للشؤون المالية

لمحة عن وزارة المالية

الرؤية

وزارة رائدة عالمياً في المجال المالي تساهم في تحقيق رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة.

الرسالة

إدارة وتنمية الموارد المالية للحكومة الاتحادية بكفاءة وابتكار من خلال السياسات المالية الفاعلة والقدرات المتميزة والعلاقات المحلية والدولية لتحقيق التطوير والاستدامة وسلامة النظام المالي وفقاً لأفضل الممارسات.

القيم

- روح الفريق
- الكفاءة المهنية
- الريادة والتميز
- الشفافية والمساءلة
- المسؤولية المجتمعية
- الابتكار

الهيكل التنظيمي

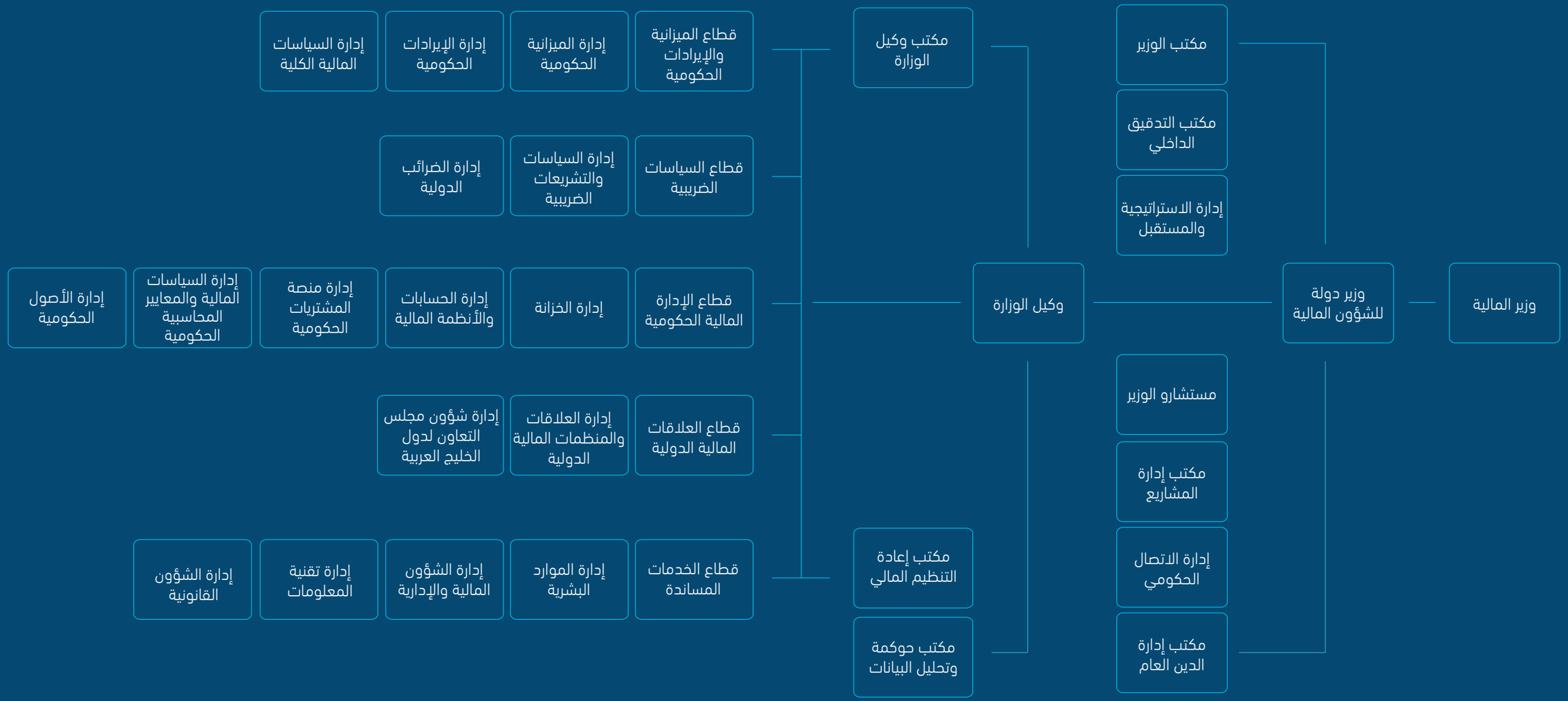

التوجه الاستراتيجي

عملت وزارة المالية على تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي حددتها الدورة الاستراتيجية الرابعة (2017-2022)، وذلك من خلال إطلاق المشاريع والخطط والمبادرات المبتكرة والالتزام بتنفيذها بفعالية تامة للارتقاء بأداء منظومة العمل المالي وتعزيز كفاءة الإجراءات المالية الحكومية.

قامت الوزارة برفع مستوى التخطيط المالي واستدامة المالية العامة للاتحاد، مع تطوير آليات تنفيذ الميزانية العامة بشكل متكامل وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، آخذة بعين الاعتبار تطوير وتأهيل العنصر البشري العامل. وحرصت الوزارة على دعم مشاريع ومبادرات الابتكار في الدولة، وتعزيز العلاقات المالية مع الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية، وتفعيل الفرص والمميزات في التكامل المالي والاقتصادي مع دول مجلس التعاون، والتركيز على الدور التشريعي للوزارة في المجال المالي والذي يسهم في ترسيخ موقع الوزارة الريادي على مستوى العالم. وتبذل الوزارة جهوداً حثيثة للمساهمة بشكل بارز في تحقيق الاستقرار المالي للدولة، وبناء القدرات المالية ودعم مصالح الحكومة الاتحادية.

المحاور الاستراتيجية لوزارة المالية

1. التخطيط المالي للحكومة الاتحادية واستدامة المالية العامة
2. دعم الابتكار في الحكومة الاتحادية
3. تطوير آليات تنفيذ الميزانية العامة للاتحاد
4. تنمية وتعزيز العلاقات مع الدول ومع المؤسسات والمنظمات المالية الدولية
5. تفعيل الفرص والمميزات في التكامل المالي والاقتصادي مع دول مجلس التعاون
6. مواءمة السياسات المالية بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية
7. إعداد دراسات الاقتصاد الكلي واستحداث السياسات المالية
8. إعداد القوانين والتشريعات المالية وفقاً لاحتياجات الدولة وأفضل الممارسات
9. بناء القدرات في المجال المالي وتأييد مصالح الحكومة الاتحادية
10. المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي للدولة

وزارة مؤثرة

تقوم بدور استراتيجي في مجالات تخصيص الموارد، وتراعي مؤشرات الأداء الحكومية، ودعم اتخاذ القرار لتعزيز الكفاءة.

وزارة سيادية

تُقدم توجهاً رئيسياً في الشؤون المالية الأساسية، وتعزز تنفيذ السياسات ذات الصلة.

وزارة مركز للتميز

تنشر ثقافة التحوط المالي، وتمثل مرجعية عالمية لأفضل الممارسات المالية.

وزارة مبتكرة

ترفد القطاعين العام والخاص بالأدوات والقدرات لدعم الابتكار في الدولة.

وزارة سباقة

تتصدى للقضايا التي تؤثر على الاستدامة المالية، وتعمل على استشراف المستقبل في مواجهة التحديات المالية والاقتصادية.

أبـرز إنجـازات
وزارة المالية للعام 2022

اعتماد أكبر موازنة اتحادية منذ تأسيس الدولة للسنة المالية 2023

اعتمد مجلس الوزراء برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "رعاه الله"، الميزانية العامة للاتحاد للأعوام 2023-2026 بإجمالي مصروفات تقديرية بقيمة 252.3 مليار درهم، وإجمالي إيرادات تقديرية بقيمة 255.7 مليار درهم. فيما خصصت منها ميزانية للعام 2023 بإجمالي مصروفات عامة بقيمة 63,066 مليار درهم، وإجمالي إيرادات عامة بمبلغ 63,613 مليار درهم. وخُصصت الحصة الأكبر من ميزانية عام 2023 لدعم توجهات القيادة الرشيدة في تطوير الخدمات الحكومية، والارتقاء بمستوى الرفاهية والسعادة والأمن لكافة أفراد المجتمع، وتعزيز البيئة الاقتصادية والبنية الاستثمارية في الدولة.

أولويات الحكومة هي سعادة شعبها وتوفير الرخاء لأبناء الوطن

بمناسبة اعتماد الميزانية، صرح سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس مجلس الوزراء، نائب حاكم دبي، وزير المالية أن الدولة تسير بخطى متسارعة نحو تعزيز التنمية المستدامة وتصميم مستقبل الخمسين عاماً المقبلة في دولة الإمارات، للوصول بها إلى الريادة العالمية وتحقيق المركز الأول عالمياً في مختلف المجالات بحلول الذكرى المئوية لتأسيس دولة الإمارات في العام 2071. وأكد أن أهم أولويات الحكومة هي سعادة شعبها وتوفير الرخاء والأمن والعيش الكريم لأبناء الوطن كافة، وأن دولة الإمارات في ظل قيادة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة "حفظه الله"، ومتابعة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "رعاه الله"، أرست أسساً راسخة لمنظومة العمل الحكومي.

التزام تام بمبادئ الشفافية والحوكمة في عملية إعداد الميزانية العامة للاتحاد

أصدرت وزارة المالية البيان التمهيدي للميـزانية الاتحادية للسنة المالية 2023، انطلاقاً من التزام الحكومة بمبادئ الشفافية والحوكمة في عملية إعداد الميزانية العامة للاتحاد، ويهدف البيان التمهيدي إلى إطلاع المواطنين والمهتمين على الإطار الاقتصادي الكلي الذي تم إعداد الميزانية العامة للاتحاد من خلاله، كما يؤكد على دور السياسة المالية في إدارة وتوجيه الاقتصاد الكلي، وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة، وضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وصولاً إلى مستقبل مستدام للأجيال المقبلة. حيث استعرض البيان أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية، إضافة إلى أبرز الاستراتيجيات والمشاريع الوطنية.

وقد تم إعداد الميزانية طبقاً لأفضل الممارسات والمعايير الدولية، من مجلس الوزراء والمجلس الوطني الاتحادي في أكتوبر 2022. وبعد الموافقة على قانون ربط الميزانية العامة تم تحميلها من النظام الآلي لإعداد الميزانية إلى النظام المالي الاتحادي (FMIS) كي تتمكن الوزارات والجهات الاتحادية مباشرة تنفيذ خططها وبرامجها بناءً على الخطة الاستراتيجية المعتمدة لها، حيث يتم إعداد تقارير تنفيذ الميزانية بشكل دوري منتظم وفقاً للأساس النقدي المعدل. أما الحساب الختامي الاتحادي، فيتم إعداده وفقاً لنظام الاستحقاق منذ العام 2021، ووفقاً للمعايير المحاسبية للحكومة الاتحادية (FGAS)، كما يتم إعداد تقارير سنوية وربعية لإحصاءات مالية الحكومة، وفقاً لمعايير دليل إحصاءات مالية الحكومة (GFSM 2014) الصادر عن صندوق النقد الدولي.

المشاركة الناجحة لدولة الإمارات في قمة مجموعة العشرين

جاءت المشاركة الناجحة لدولة الإمارات العربية المتحدة في المسار المالي لمجموعة العشرين في عام 2022 نتاج جهد جماعي لاقى الدعم الكريم من العديد من الوزارات والجهات الشريكة على المستويين الاتحادي والمحلي، وشارك فريق وزارة المالية في مجموعة من الاجتماعات وحلقات النقاش لتبادل الأفكار والخبرات في عدد من القضايا والتحديات الاقتصادية والمالية العالمية لإيجاد حلول مشتركة تحفّز سبل النمو الاقتصادي العالمي. وفيما يلي بعض من مساهمات وزارة المالية القيّمة خلال مشاركتها في اجتماعات المسار المالي لمجموعة العشرين للعام 2022:

1

شاركت وزارة المالية، في 25 يناير 2022، للمرة الأولى في مجموعة عمل التمويل المستدام تحت الرئاسة الإندونيسية، واقترحت استحداث آلية للمواءمة بين مجموعة عمل التمويل المستدام ومجموعات عمل مجموعة العشرين، وقد لقي الاقتراح ترحيباً واسعاً من قبل الرؤساء المشاركين والأعضاء الآخرين.

2

جدد معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية، دعمه لأولويات مجموعة العشرين المتعلقة باستقرار القطاع المالي وضرورة مواصلة التخفيف من الآثار الاقتصادية السلبية للوباء بما يضمن تعزيز التنمية المستدامة والشاملة، وذلك خلال مشاركته في الحوار المالي بين دولة الإمارات وسويسرا.

3

استعرض معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية، دعم دولة الإمارات لأجندة مجموعة العشرين لعام 2022 التي تستهدف إرساء قاعدة متينة لنظام مالي عالمي مرن، وذلك خلال مشاركته في قمة الحلول العالمية 2022، ضمن منتدى السياسات العالمي.

4

ألقت وزارة المالية الضوء على أهمية التصنيف الائتماني في إعادة هيكلة السندات السيادية للدول منخفضة الدخل، الأمر الذي وسّع نطاق المناقشة بين قادة مجموعة العشرين حول هذا الموضوع، وذلك خلال الاجتماع الذي انعقد في 25 مارس عبر القنوات الرقمية.

5

دعت دولة الإمارات المنظمات الدولية لتنسيق إطار كفاية رأس المال فيما بينها كخطوة أولى في عملية التنفيذ، وأعرب رؤساء مجموعة عمل البنية المالية الدولية عن دعمهم التام لهذه الدعوة.

6

حظي اقتراح وزارة المالية بشأن مواءمة مؤشرات الاستثمار في البنية التحتية عالية الجودة مع ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، بدعم واسع من أعضاء مجموعة العشرين، وقد تم تقديم الاقتراح في يناير 2022.

7

حضر فريق وزارة المالية أول اجتماع لصندوق الوقاية من الجوائح كعضو في مجلس إدارة الصندوق، وذلك في 9 سبتمبر 2022.

8

رحّب الرؤساء المشاركون لمجموعة عمل التمويل المستدام بعرض دولة الإمارات لمسار التحول إلى الانبعاثات الصفرية في الدولة، ودعوا أعضاء مجموعة العشرين الآخرين للاقتداء بنموذج دولة الإمارات ومشاركة خبراتهم في مجال تمويل المشاريع منخفضة الانبعاثات الكربونية.

9

تم ترشيح دولة الإمارات، ممثلة بوزارة المالية، للمشاركة في مجموعة العمل الفنية الأولى ضمن مجموعة العشرين للعمل على تطوير إطار عمل مجموعة العشرين ومركز البنية التحتية العالمية (GIH) الذي يستهدف توسيع نطاق الاستثمار في البنية التحتية المستدامة، لتكون بذلك الدولة الوحيدة غير العضوة التي تشارك في مجموعة العمل الفنية.

10

قدمت وزارة المالية أكبر عدد من دراسات الحالة لمنتجات وخدمات مالية رقمية ومبتكرة مخصصة للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة خارج نطاق التمويل في دولة الإمارات العربية المتحدة.

11

قدمت وزارة المالية اقتراح بشأن توسيع نطاق الاستثمار في البنية التحتية المستدامة، أشاد به مرفق البنية التحتية العالمية (GIF) داعياً إلى عقد اجتماع ثنائي لبحث مجالات التعاون المحتملة مع دولة الإمارات العربية المتحدة.

12

حظيت وزارة المالية بدعم واسع من الأعضاء والمنظمات الدولية بناءً على اقتراحها للنظر في الآثار التقنية على المجتمع فيما يتعلق بخصوصية البيانات.

13

قدمت وزارة المالية دراسة حالة عن التنسيق بين الجهود الوطنية المشتركة لتطوير قطاع التمويل المستدام في دولة الإمارات العربية المتحدة.

14

أعلن معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية، عن تبرع دولة الإمارات بمبلغ 20 مليون دولار أمريكي لصالح صندوق الوقاية من الجوائح، وذلك خلال مشاركته في الاجتماع الثالث لوزراء ومحافظي البنوك المركزية.

15

أشادت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالملاحظات القيّمة التي قدمتها دولة الإمارات حول أجندة حماية المستهلك المالي.

16

استعرضت وزارة المالية مساهمات مجموعة عمل التمويل المستدام الإماراتية والجهود المحلية المبذولة لتعزيز خارطة طريق التمويل المستدام لمجموعة العشرين، الأمر الذي حفّز الدول الأخرى على المساهمة بقصص نجاحها في هذا الصدد.

17

توصلت وزارة المالية إلى توافق في الآراء خلال مناقشات مجموعة العشرين حول تنفيذ خارطة طريق التمويل المستدام لمجموعة العشرين.

18

وقّعت دولة الإمارات العربية المتحدة رسمياً على اتفاقية المشاركة في صندوق الوقاية من الجوائح وذلك بتاريخ 25 أكتوبر 2022.

19

شاركت وزارة المالية أعضاء مجموعة العشرين أولويات الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP28) ومحاور النقاش المحتملة، واقترحت استخدام الأدوات البديلة التي من شأنها تحقيق هدف المادة (6) بشأن تسعير الكربون.

20

استعرضت وزارة المالية جهود مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي الرامية إلى تعزيز حماية المستهلك المالي، بما يضمن الوصول الآمن إلى الخدمات المالية. كما قامت الوزارة بإلقاء الضوء على جهود المصرف المركزي الرامية إلى تمكين المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى الخدمات المالية المبتكرة.

21

استعرضت الوزارة قدرات قطاع الصحة في دولة الإمارات ومدى جاهزية الدولة للوقاية من الجائحة والاستجابة لها، وحددت أيضاً الأولويات المستقبلية للقطاعات الصحية التي تُلزم تحقيق التنسيق مع جهات التمويل المعنية.

22

ألقت وزارة المالية الضوء على نهج دولة الإمارات لتوسيع نطاق الاستثمار في تقنيات البنية التحتية والذي يتماشى مع أولويات البنية التحتية لمجموعة العشرين، وشاركت الأعضاء تجربة الدولة في توسيع نطاق الاستثمار في البنية التحتية المستدامة وجذب استثمارات القطاع الخاص من خلال أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

الإعلان عن نظام ضريبة الشركات في دولة الإمارات

خلال العام 2022 أعلنت وزارة المالية عن عزم دولة الإمارات العربية المتحدة فرض وتطبيق ضريبة اتحادية على أرباح الشركات اعتباراً من العام 2023، في خطوة لبناء مستقبل أكثر استدامة وتحقيق إيرادات ثابتة يمكن إعادة استثمارها في المبادرات الحكومية الاستراتيجية في المستقبل. ويشكل هذا القرار خطوة جديدة في مسيرة دعم القطاع الخاص الذي يعتبر جزءاً راسخاً في نسيج الاقتصاد الوطني، كما يسهم في تعزيز مكانة الدولة كمحور رائد في مجال الأعمال والاستثمار.

تمثل ضريبة الشركات خطوة مهمة في مسيرة الدولة نحو تحديث نظامها الضريبي وتسريع الجهود الرامية إلى تحقيق التنوع الاقتصادي على مدار الخمسين عاماً المقبلة. وقد تم الإعلان عن القانون قبل سنة كاملة من تنفيذ أحكامه لمنح الشركات الوقت الكافي للامتثال الكامل للقانون.

قامت وزارة المالية بتصميم القانون بناءً على أفضل الممارسات العالمية، بما يضمن توسيع مساهماتها في دعم الأهداف الاستراتيجية للدولة، وضمان الشفافية الضريبية، ومنع الممارسات الضريبية الضارة. وتعتبر وزارة المالية السلطة المختصة لأغراض الاتفاقيات الضريبية الثنائية / متعددة الأطراف وتبادل المعلومات الدولية للأغراض الضريبية. كما تتمتع الوزارة بصلاحية إصدار المبادئ التوجيهية وتنفيذ الأنظمة الخاصة بقانون ضريبة الشركات والقوانين الضريبية الاتحادية الأخرى في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يقوم نظام ضريبة الشركات في الدولة على أفضل الممارسات العالمية ويهدف إلى تخفيف أعباء الامتثال على الشركات. وطبقاً للقانون، تكون الضرائب واجبة السداد على الأرباح التي تحققها الشركات والأعمال في الدولة وفقاً لقوائمها المالية التي يتم إعدادها وفقاً لمعايير المحاسبة المقبولة دولياً وبالحد الأدنى من الاستثناءات والتعديلات.

انعكاسات تطبيق نظام ضريبة الشركات:

- يرسّخ مكانة دولة الإمارات كمحور عالمي للأعمال والاستثمار.
- يسهم في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي للدولة وتحقيق أهدافها الاستراتيجية.
- يؤكد التزام الدولة باستيفاء المعايير الدولية للشفافية الضريبية ومنع الممارسات الضريبية الضارة.
- يدعم الاستثمارات ويضمن التدفق الحر لرأس المال والتجارة والتمويل.

نسبة ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة

0%
للدخل الخاضع للضريبة حتى 375,000 درهم

9%
للدخل الخاضع للضريبة الذي يزيد عن 375,000 درهم

متباينة
النسبة الضريبية على الشركات الكبرى متعددة الجنسيات

إطلاق السندات الحكومية المقومة بالدرهم الإماراتي

أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة مُمثّلة بوزارة المالية بصفتها الجهة المُصدرة وبالتعاون مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بصفته وكيل الإصدار والدفع عن إصدارها، عن إطلاق سندات خزينة حكومية مقوّمة بالدرهم في أبريل 2022، مع معيار قياسي لحجم المزاد يصل إلى 1.5 مليار درهم، أي حوالي 400 مليون دولار أمريكي. وقد ساهم ذلك في بناء منحنى العائد مقوماً بالدرهم، وبالتالي تعزيز السوق المالية المحلية، والارتقاء ببيئة الاستثمار بشكل عام.

وتعمل سندات الخزينة الحكومية المقوّمة بالعملة المحلية الدرهم على بناء سوق سندات بالعملة المحلية، وتنويع مصادر الدخل القومي للدولة، وتنشيط القطاع المالي والمصرفي المحلي، وتوفير فرص تمويل بديلة للقطاع الخاص والمصارف والمؤسسات المالية في الدولة. وقد تم طرح هذه السندات بالمزاد وتداولها من خلال "نظام بلومبرغ للمزادات"، وتمت تسويتها من خلال منصة محلية، وفقاً للمعايير الدولية، التي تم إنشاؤها وتشغيلها بواسطة بنك "يوروكلير".

لقد تم عقد ستة مزادات لسندات الخزينة الحكومية على مدار عام 2022، وجميعها شهدت طلباً مرتفعاً من خلال البنوك الوكيلة، وبلغ إجمالي قيمة الإصدارات 9 مليار درهم، فيما تجاوز حجم الاكتتاب في المزاد الأول حجم الإصدار بواقع 6.3 مرة. وقد تم اختيار ستة بنوك كبرى في دولة الإمارات العربية المتحدة، تشمل بنك أبوظبي التجاري، وبنك الإمارات دبي الوطني، وبنك أبوظبي الأول، وبنك المشرق، وبنك "إتش إس بي سي"، وستاندرد تشارترد، كموزعين أساسيين لإصدار السندات، ولديهم حقوق حصرية لشرائها في المزادات وتوزيعها على المستثمرين. وقد انعكس نجاح إصدار السندات في الأسعار المميزة المدفوعة بطلب السوق خلال المزادات.

عطاءات المزادات (مقابل 1.5 مليار درهم قيمة الإصدار لكل منها)

المزاد الأول: عطاءات بقيمة
9.4 مليار درهم
تجاوز حجم الاكتتاب بواقع 6.3 مرة

المزاد الثاني: عطاءات بقيمة
9.7 مليار درهم
تجاوز حجم الاكتتاب بواقع 6.5 مرة

المزاد الثالث: عطاءات بقيمة
7.6 مليار درهم
تجاوز حجم الاكتتاب بواقع 5.1 مرة

المزاد الرابع: عطاءات بقيمة
8.6 مليار درهم
تجاوز حجم الاكتتاب بواقع 5.7 مرة

المزاد الخامس: عطاءات بقيمة
7.6 مليار درهم
تجاوز حجم الاكتتاب بواقع 5 مرات

المزاد السادس: عطاءات بقيمة
6.7 مليار درهم
تجاوز حجم الاكتتاب بواقع 4.5 مرة

الارتقاء بجودة الخدمات الحكومية المقدمة للمتعاملين

تبنّت وزارة المالية استراتيجية الإمارات للخدمات الحكومية بهدف الارتقاء بجودة الخدمات الحكومية المقدمة وتزويد المتعاملين من فئة قطاع الأفراد وقطاع الأعمال والجهات الحكومية بخدمات تفوق توقعاتهم، وذلك اعتماداً على مبدئي التركيز على المتعامل والكفاءة الحكومية. وتبذل الوزارة جهوداً حثيثة للمساهمة في رفع تنافسية الدولة في تقديم الخدمات وتحقيق رؤيتها بأن تكون الحكومة الأفضل على مستوى العالم في الخدمات الحكومية، ومؤشرات الثقة والكفاءة، وذلك من خلال التركيز على تقديم خدمات رقمية متطورة، وتعزيز كفاءتها وفعاليتها وأتمتتها بالكامل لتصل إلى كافة المتعاملين في أي مكان وعلى مدار الساعة.

قائمة الخدمات الاستباقية التي يتم توفيرها قبل تقديم الطلب وتشمل:

- طلب تعديل رسوم خدمات الجهات الاتحادية
- تدريب المختصين في الجهات الاتحادية على تنفيذ الإجراءات والأنظمة
- طلب تجديد التسجيل في سجل الموردين
- طلب التدريب على النظام المالي الاتحادي
- طلب التدريب على تطبيقات ضريبة القيمة المضافة
- طلب تطبيق وتطوير النظام المالي الاتحادي في الجهات الاتحادية
- طلب إغلاق الحسابات المصرفية للجهات الاتحادية
- طلب إلغاء مستخدم على نظام التقارير الذكية / بحيرة البيانات

خدمات مصممة بالشراكة مع جميع فئات المجتمع:

تم إشراك المتعاملين في مختلف مراحل تصميم 5 خدمات من خلال مجالس المتعاملين وقنوات التواصل الاجتماعي وورش العمل، حيث تم تطوير الخدمات بناءً على احتياجات وتوقعات المتعاملين.

النتيجة المحققة: 100%

تطوير مهارات موظفي الخدمات:

تم التركيز على بناء القدرات لموظفي الخدمات في وزارة المالية لتتناسب مع مهارات المستقبل ولتحقيق الكفاءة والفعالية، حيث تم تطوير مهارات وقدرات 32 موظف في البرامج التخصصية في الخدمات وتجربة المتعاملين.

النتيجة المحققة: 100%

اكتمال مرحلة الربط ضمن مؤشر التكامل مع نبض المتعامل.

النتيجة المحققة: 100%

تقديم خدمات رقمية فائقة الكفاءة يمكن للمتعامل الوصول إليها بسلاسة تامة في أي وقت ومن أي مكان.

مشاركة وزارة المالية في القمة العالمية للحكومات 2022

نُظمت القمة العالمية للحكومات 2022 برعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "رعاه الله"، تحت شعار "استشراف حكومات المستقبل"، وأقيمت يومي 29 و30 مارس 2022. ترأس سمو الشيخ مكتوم بن محمد، نائب حاكم دبي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية، "رعاه الله" مجموعة من حلقات النقاش، بمشاركة معالي كريستالينا جورجيفا مدير عام صندوق النقد الدولي، والتي ركزت على محاور رئيسية هامة تتعلق بالوضع الاقتصادي العالمي والنمو الاقتصادي. ونظمت وزارة المالية كشريك استراتيجي للقمة العالمية للحكومات مجموعة من الجلسات الحوارية التخصصية التي ركزت على محور "تسريع الانتعاش الاقتصادي العالمي" لبحث أبرز التوجهات العالمية في مجال العمل المالي وتبادل الخبرات والتجارب الحكومية حول العالم في هذا القطاع، بما يساهم في تحقيق رؤية الدولة الرامية إلى تطوير منظومة العمل الحكومي وبناء اقتصاد مستدام قائم على المعرفة والابتكار. وقد أسهمت جلسات وزارة المالية في إلقاء الضوء على دور الحكومات ومنظومة العمل المالي في بناء نموذج اقتصادي مالي رائد يسهم في إحداث تأثيرات إيجابية على حياة المجتمعات في جميع أنحاء العالم استناداً إلى أحدث التطورات والاتجاهات المستقبلية.

اجتمع سمو الشيخ مكتوم بن محمد، نائب حاكم دبي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية، على هامش القمة العالمية للحكومات 2022 مع معالي كريستالينا جورجيفا، مدير صندوق النقد الدولي

تم عقد عدد من الاجتماعات الجانبية بين معالي محمد بن هادي الحسيني وعدد من وزراء مالية الدول العربية، من بينهم الدكتور محمد معيط وزير مالية جمهورية مصر العربية.

تم تنظيم جلسة رفيعة المستوى بعنوان "التغير المناخي" بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، لمناقشة أبرز تحديات التغير المناخي والخطوات الواجب اتخاذها للاستجابة الفاعلة لهذه التحديات.

صرح معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية، تعد القمة العالمية للحكومات منصة عالمية رائدة تجمع تحت مظلتها نخبة من قادة الحكومات والوزراء وكبار المسؤولين وصنّاع القرار ورواد الفكر والمختصين من مختلف دول العالم، بهدف تبادل الخبرات والأفكار والتجارب الحكومية واستشراف المستقبل لبناء مستقبل أفضل للحكومات.

عقدت وزارة المالية جلسة حوارية بعنوان "نحو نظام ضريبي عالمي معزز للنمو وأكثر إنصافاً" تناولت أحدث تطورات النظام الضريبي الدولي وتأثيرها على الدول العربية، وألقت الضوء على أهمية إصلاحات النظام الضريبي العالمي كبوابة للتنمية المستدامة.

نظمت وزارة المالية جلسة حوارية رفيعة المستوى ألقت الضوء على الدور الذي تضطلع به التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في مساعدة الدول على التكيف مع الأحداث غير المتوقعة، وتعزيز المرونة لاستمرارية الأعمال، والجاهزية للأزمات العالمية في المستقبل.

حصاد عام من الإنجازات الراسخة في مسيرة المالية

تلتزم وزارة المالية بالارتقاء بمنظومة العمل المالي الحكومي في دولة الإمارات العربية المتحدة وترسيخ مكانة القطاع المالي للدولة كواحد من أكثر القطاعات المالية تقدماً في العالم وبما يضمن تعزيز مكانة الدولة على خريطة التنافسية العالمية. وحصدت وزارة المالية خلال العام 2022 مجموعة واسعة من الإنجازات على كافة المستويات، بما في ذلك التميز الحكومي والتحوّل الرقمي والاستدامة والخدمات العامة. وتماشياً مع أهداف مئوية الإمارات 2071، وفي إطار التزامها بمنح الأولوية لتحقيق سعادة المتعاملين ورضاهم، قامت الوزارة في العام 2022 بإطلاق العديد من المبادرات، وإرساء القوانين والتشريعات المالية، وتبني أحدث الأنظمة والتقنيات المبتكرة التي تلبي احتياجات المواطنين والمقيمين في الدولة.

تشكيل المجلس التشاوري للجنة إعادة التنظيم المالي

قامت لجنة إعادة التنظيم المالي في وزارة المالية بتشكيل المجلس التشاوري لتوفير منتدى للنقاش المفتوح بين اللجنة وأصحاب الخبرة العالية في مجال إعادة التنظيم المالي للشركات المتعثرة وحالات الإفلاس. وتعمل اللجنة مع المجلس التشاوري على مناقشة العقبات والأسباب التي تحدّ من إقبال المجتمع التجاري على استخدام أدوات إعادة التنظيم المالي أمام اللجنة أو اللجوء للمحاكم لطلب إعادة الهيكلة المالية أو الإفلاس.

إطلاق منصة المشتريات الحكومية

نجح فريق وزارة المالية في تطوير منصة المشتريات الحكومية بالكامل وتم إطلاقها في عام 2022. وتهدف المنصة إلى تسهيل آليات وعمليات الشراء على مستوى الجهات الاتحادية من خلال منظومة رقمية موحّدة تربط الجهات الاتحادية مع الموردين المسجلين في سجل الموردين الاتحادي وتتيح استكمال كافة مراحل الشراء إلكترونياً، بدءاً من الإعلان عن المناقصات والممارسات وتقديم العطاءات ومتابعة المناقصات والترسية، وصولاً إلى تقديم أوامر الشراء وإعداد الفواتير.

الفوز بجوائز مرموقة

حصدت وزارة المالية العديد من الجوائز المحلية والعالمية الرائدة خلال العام 2022 تقديراً لتميزها في العمل الحكومي وجودة خدماتها والتزامها بتحقيق أهداف التنمية الوطنية، حيث حصلت الوزارة على جائزة "الجهة الاتحادية الرائدة - الوزارات التي لديها أقل من 500 موظف" وجائزة "أفضل جهة في الاستباقية والجاهزية للمستقبل"، وذلك ضمن الدورة السادسة لجائزة محمد بن راشد للأداء الحكومي المتميز، كما حصلت على تقدير من هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية على مشاركتها المميزة في معرض جيتكس للتقنية 2022.

دراسة هياكل رسوم الخدمات

واصلت وزارة المالية عملها على مشروع دراسة هياكل رسوم الخدمات في جميع الوزارات والجهات الاتحادية، وذلك بهدف المساهمة في تحفيز بيئة الأعمال وتعزيز الاقتصاد ودعم مكانة الدولة كوجهة جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. وأسهمت هذه الخطوة في تحقيق التوازن بين السياسات المالية على مستوى الدولة، وترسيخ الاستدامة المالية للحكومة الاتحادية وفق أفضل الممارسات العالمية، وتعزيز دور الدولة في دعم نمو الأعمال على الصعيدين المحلي والدولي.

تأسيس مكتب إدارة الدين العام

تأسّس مكتب إدارة الدين العام بهدف الإبقاء على الدين السيادي في مستويات مستدامة وإدارة الصناديق السيادية بأقل تكلفة وبأدنى قدر من المخاطر. وتُسند إلى المكتب مجموعة من المهام تشمل توفير الاحتياجات التمويلية الحكومية، وإدارة محفظة الدين العام، ووضع الأهداف الاستراتيجية والسياسات اللازمة، ومتابعة المخاطر بما يضمن الاستدامة المالية الحكومية، بالإضافة إلى المحافظة على مستويات عالية من الشفافية والموثوقية لتعزيز ثقة المستثمرين وبناء علاقات وطيدة مع الأطراف المعنية.

تنفيذ مجموعة من التعديلات على القوانين والتشريعات

أدخلت وزارة المالية العديد من التعديلات على أحكام القوانين والتشريعات المالية، وكان من أبرزها إجراء بعض التعديلات على أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2017 في شأن ضريبة القيمة المضافة. وتم إجراء هذه التعديلات بالتوافق مع أفضل الممارسات العالمية في ضوء الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واشتملت على تعديل المعاملة الضريبية لضريبة القيمة المضافة على خدمة المصنعية عند توريد الذهب والألماس بين المسجلين في الدولة. وقامت الوزارة أيضاً بإجراء بعض التعديلات على أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (7) لسنة 2017 في شأن الضريبة الانتقائية.

الالتزام بخفض استهلاك الطاقة

حرصت وزارة المالية على تطبيق معايير المواصفة الدولية "آيزو 14001" والتقنيات والأنظمة الصديقة للبيئة مما أسهم في الحد من المخاطر البيئية وتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة وتقليل استهلاك الطاقة بنسبة 5% سنوياً، بالإضافة إلى زيادة كفاءة الطاقة داخل مباني الوزارة. وتلتزم الوزارة بتحقيق أعلى معايير الجودة لضمان زيادة الإنتاجية والكفاءة في أنشطة وأعمال الوزارة بدءاً من أمن المعلومات وإدارة الموارد البيئية وصولاً إلى استمرارية الأعمال.

إصدار السندات السيادية المقومة بالدولار الأمريكي

قامت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، ممثلة بوزارة المالية، بطرح حزمة السندات السيادية ثنائية الشرائح والمقومة بالدولار الأمريكي للاكتتاب. وتضمنت حزمة السندات شريحة متوسطة الأجل مدتها 10 أعوام، وشريحة سندات "فورموزا" ثنائية الإدراج مدتها 30 عاماً. وقد تم طرح شريحة الـ 10 أعوام لإدراجها في سوق لندن للأوراق المالية (LSE) وسوق ناسداك دبي، وشريحة سندات (فورموزا) لمدة 30 عاماً في كل من سوق لندن للأوراق المالية (LSE) وسوق تايبيه (Taipei Exchange) وسوق ناسداك دبي.

انتخاب معالي محمد بن هادي الحسيني رئيساً للجنة التنمية

انتخب معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية، رئيساً للجنة التنمية ضمن المنتدى الوزاري لمجموعة البنك الدولي، وذلك تثميناً لجهود دولة الإمارات ومساهماتها القيّمة في دفع عجلة التنمية المستدامة حول العالم. وتتباحث اللجنة حول مجموعة واسعة من القضايا التي تشمل دور صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي في مبادرات التحول الرقمي، والاقتصاد الأخضر والبيئة، والتجارة والسياسات المنظمة للقطاع، ومواجهة الأزمات المستقبلية والفقر والقضايا الأخرى المتعلقة بالتنمية.

إتاحة سداد الرسوم بخيارات دفع أكثر مرونة

تم إتاحة كافة خيارات الدفع المالية المعتمدة لسداد رسوم الخدمات الحكومية. وبذلك أصبح بإمكان المتعاملين استخدام بطاقات الائتمان أو بطاقات الخصم المباشر والتمتع بخدمات أكثر مرونة، وذلك التزاماً بتحقيق أعلى مستويات الرضا لمتعاملينا وجعل الحصول على الخدمات الحكومية أسهل من أي وقت مضى.

تحقيق ارتفاع قياسي في الإيرادات الحكومية

أعلنت وزارة المالية عن نتائج تقرير إحصاءات مالية الحكومة الأولية للربع الثالث من العام 2022، وذلك استناداً إلى معايير دليل إحصاءات مالية الحكومة الصادر عن صندوق النقد الدولي. وأظهرت النتائج الأولية ارتفاع قيمة الإيرادات على مستوى الدولة إلى 148.1 مليار درهم خلال الربع الثالث من العام 2022، وارتفاع قيمة إيرادات المساهمات الاجتماعية بنسبة 10% مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي، لتصل إلى 3.8 مليار درهم. وقد حققت الحكومة فائضاً قياسياً بلغ 125.5 مليار درهم خلال النصف الأول لعام 2022.

بناء الشراكات الاستراتيجية

وقّعت وزارة المالية خلال العام 2022 العديد من الاتفاقيات الاستراتيجية مع عدد من الدول والمنظمات، كان من أبرزها توقيع اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمارات مع تركيا التي تهدف إلى تعزيز وتفعيل سبل التعاون الاقتصادي والاستثماري بين البلدين. كما وقّعت الوزارة اتفاقية تجنّب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل مع جمهورية تنزانيا المتحدة، بالإضافة إلى توقيع مذكرة تفاهم مع جمعية المدققين الداخليين لمدة ثلاث سنوات تُجدّد تلقائياً بهدف الارتقاء بخدمات التدقيق الداخلي، وذلك في إطار التزامها بتعزيز شبكة الشراكات والعلاقات الاستثمارية والتجارية للدولة.

تحقيق قفزة نوعية نحو التحول الرقمي

واصلت وزارة المالية مسيرة التحول الرقمي المتسارع من خلال تطبيق المزيد من التقنيات الرقمية المبتكرة في أنظمتها بهدف تمكين المتعاملين من الأفراد والجهات الاتحادية والشركات الخاصة من تقديم طلبات الحصول على الخدمات ومتابعتها بسلاسة وكفاءة تامة. كما أتاحت وزارة المالية العديد من الخدمات الإلكترونية على تطبيقها الذكي مثل خدمة "تحصيل الإيرادات والأموال العامة". وأطلقت دليل الخدمات الرقمية لتوفير كافة المعلومات اللازمة عن خدمات الوزارة وتزويد المتعاملين من الأفراد وقطاع الأعمال والجهات الحكومية بتجربة وصول سهلة وسريعة إلى كافة الخدمات التي تقدمها.

إطلاق جائزة وزير المالية للتميز المؤسسي

أطلقت وزارة المالية "جائزة وزير المالية للتميز المؤسسي - نجوم التميز" لتكريم الجهود المميزة لموظفي الوزارة وتشجيعهم على تحقيق أعلى معايير التميز في العمل المؤسسي. تضم الجائزة عدة فئات وتقوم على مجموعة من المعايير عالية المستوى التي تضمن اختيار الموظف أو المشروع الأعلى كفاءة والأكثر استحقاقاً للجائزة. وتهدف الجائزة إلى توفير بيئة عمل تنافسية بين الموظفين لتحفيزهم على تقديم أفضل ما لديهم على المستوى المؤسسي والفردي.

دولة الإمارات تتصدر مؤشرات التنافسية العالمية

تُعنى وزارة المالية بدولة الإمارات في 71 مؤشراً من مؤشرات التنافسية وتتضمن تلك المؤشرات: مؤشرات التنافسية الرقمية العالمية، مؤشر أهداف التنمية المستدامة، تقرير سهولة ممارسة الأعمال، تقرير مؤشر الازدهار، تقرير التنافسية العالمية 4.0، مؤشر تنافسية المواهب العالمي، الكتاب السنوي للتنافسية العالمية، وتقرير المواهب العالمية، وتصدرت عالمياً على مؤشر قلة ضريبة الدخل الشخصية المحصلة وحصلت على المرتبة الخامسة على مؤشر إجمالي الإيرادات الضريبية المحصلة.

الترتيب المتقدم لدولة الإمارات للعام 2022

دولة الإمارات الأفضل إقليمياً على مؤشر دفع الفائدة الفعلي (%)	دولة الإمارات الأفضل إقليمياً على مؤشر تكلفة رأس المال	دولة الإمارات الأفضل إقليمياً على مؤشر نفقات الاستهلاك الحكومي - النمو الفعلي
دولة الإمارات الأفضل إقليمياً على مؤشر رأس المال الاستثماري	دولة الإمارات الأفضل إقليمياً على مؤشر التصنيف الائتماني للدولة	دولة الإمارات الأفضل عالمياً على مؤشر قلة ضريبة الدخل الشخصية المحصلة (%)
دولة الإمارات الأفضل إقليمياً على مؤشر تغير ظروف السوق	دولة الإمارات الأفضل عربياً على مؤشر النمو الحقيقي في إجمالي الناتج المحلي	الإمارات الأفضل عربياً على مؤشر إجمالي الإنفاق على الصحة للفرد (%)

ترتيب دولة الإمارات على مؤشرات التنافسية العالمية

مؤشر دفع الفائدة الفعلي (%)	7
مؤشر تكلفة رأس المال	10
مؤشر ديون الشركات	16
مؤشر نفقات الاستهلاك الحكومي – النمو الفعلي	2
مؤشر إجمالي الدين الحكومي العام (%)	13
مؤشر إجمالي الإيرادات الضريبية المحصلة (%)	5
مؤشر رأس المال الاستثماري	9

إنجازات صندوق محمد بن راشد للابتكار للعام 2022

يدعم صندوق محمد بن راشد للابتكار منظومة الابتكار وريادة الأعمال في الدولة بما يتوافق مع رؤية حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة لدعم الانتقال نحو اقتصاد قائم على المعرفة، ويهدف إلى تحقيق أهداف استراتيجية الابتكار الوطنية، وسد ثغرة التمويل على صعيد مشاريع الابتكار، واستقطاب أفضل المواهب في الدولة ومن أنحاء العالم. ويوفر برنامج المُسرّع خمس خدمات رئيسية هي: التوجيه الاستراتيجي للأعمال، دراسة وتحليل نماذج الأعمال، توفير إمكانية الوصول للعملاء والأسواق المختلفة، دعم الحصول على التمويل، وتحديد أفضل استراتيجيات التوظيف. ويقوم بدعم المشاريع المبتكرة ضمن قطاعات استراتيجية تشمل التكنولوجيا والتعليم والطاقة المتجددة والمياه والصحة والفضاء والنقل.

ويتخصص الصندوق بدعم أصحاب المشاريع الاستثنائية التي تمتلك أفكاراً وحلولاً مبتكرة. ويعمل على رعاية المبتكرين ومساعدتهم في تحقيق طموحاتهم وإنجاح مشاريعهم، وتقديم يد العون لهم من أجل تخطي التحديات التي يواجهونها من خلال خدمات الصندوق المتمثلة في خدمة الضمانات الحكومية التي تساهم في تسهيل عمليات حصولهم على التمويل بتكلفة منخفضة، وخدمة المسرع التي تقدم الدعم التخصصي (غير المالي) الذي يتواءم مع الاحتياجات الخاصة بكل مبتكر، لتسريع نمو أعمالهم وتزويدهم بفرص التدريب والإشراف من قبل الخبراء والشركاء الدوليين.

أداء الصندوق بالأرقام

المستفيدون

تم دعم 36 عضواً من أعضاء الصندوق من خلال برامج خطة الضمانات ومسرع الابتكار في العام 2022

الشراكات

بناء أكثر من 400 فرصة شراكة مع عملاء ومستثمرين محتملين وخبراء متخصصين في مجالات عمل أعضاء الصندوق

فرص عمل جديدة

إيجاد 46 فرصة عمل جديدة لدى شركات الأعضاء بعد الانضمام إلى صندوق محمد بن راشد للابتكار

التمويل

بلغ حجم التمويل الذي حصل عليه الأعضاء من المستثمرين خلال العام أكثر من 686 مليون درهم

مسرع الابتكار

تم إطلاق دفعتين من برنامج مسرع الابتكار خلال العام

الخدمات المقدمة

تم تقديم 570 خدمة فرعية للأعضاء خلال فترة عمل برنامج المسرع

حاضنات الجامعات

دعم 6 فرق ضمن الدفعة الثانية من برنامج حاضنات الجامعات بالتعاون مع مؤسسة دبي للمستقبل

مسابقات

دعم 2 من الفائزين في مسابقة "Pitch@MBRCGI" بالتعاون مع مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي

الفعاليات والشراكات لصندوق محمد بن راشد للابتكار

إبرام شراكة جديدة بين صندوق محمد بن راشد للابتكار ودبي للسيليكون لدعم شركات التكنولوجيا الناشئة في الدولة عبر مركز دبي التكنولوجي لريادة الأعمال "ديتك" الذي يُعد أكبر مركز من نوعه للتكنولوجيا في منطقة الشرق الأوسط وتتيح اتفاقية الشراكة لأعضاء الصندوق مزايا عديدة.

منح خمس شركات من أعضاء "مسرع الابتكار" التابع لصندوق محمد بن راشد للابتكار تراخيص تجارية مجانية للعمل في المنطقة الحرة لمدينة مصدر، وتم اختيار الشركات وفقاً لمدى التزامها بمعايير الاستدامة.

المشاركة في فعاليات "جيتكس نجوم المستقبل" و"ستب" للشركات الناشئة حيث تم جمع أكثر من 630 طلباً محتملاً للصندوق.

قام صندوق محمد بن راشد للابتكار بعقد 37 فعالية إعلامية تشمل البيانات الصحفية والمقابلات ومقالات الرأي.

قام الصندوق بتنظيم 8 فعاليات سجل فيها أكثر من 2100 مشارك ضمن سلسلة "تجربة الابتكار" التي تستضيف رواد الأعمال لمشاركة تجاربهم الابتكارية من خلال جلسات حوارية تفاعلية.

تم تقديم خدمات مسرع الابتكار للفائزين في مسابقة "Pitch@MBRCGI" وذلك بالتعاون مع "مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي".

أبرز إنجازات منظومة الإيرادات الحكومية خلال عام 2022

مشاريع فرض وتعديل رسوم الإعفاء من الديون والمستحقات

قامت إدارة الإيرادات الحكومية برفع 41 مذكرة لمجلس الوزراء الموقر تتعلق بمشاريع فرض وتعديل رسوم الخدمات في الجهات الاتحادية والإعفاء من الديون والمستحقات المطلوبة للدولة ومنظومة تحصيل إيرادات الحكومة الاتحادية، بهدف تخفيف الأعباء المالية على مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة وتحفيز بيئة الأعمال وتعزيز الاقتصاد والمحافظة على الاستثمارات القائمة وجذب المزيد منها لدفع عجلة التنمية المستدامة في الدولة.

قرارات مجلس الوزراء/ المجلس الوزاري للتنمية

قامت إدارة الإيرادات الحكومية باستصدار 59 قرار من مجلس الوزراء والمجلس الوزاري للتنمية تتعلق بمشاريع فرض وتعديل رسوم الخدمات في الجهات الاتحادية والإعفاء من الديون والمستحقات المطلوبة للدولة ومنظومة تحصيل الإيرادات الحكومية، الأمر الذي ساهم في استدامة الموارد المالية للحكومة الاتحادية وإحكام كفاءة تحصيلها، وتخفيف الأعباء المالية على مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة.

نسبة استثنائية لمعاملات المنظومة الجديدة للتحصيل

تخفيض الرسوم المصرفية للدفع الإلكتروني من 2% إلى 0.68% عند دفع رسوم الخدمات بواسطة البطاقات الائتمانية فيزا وماستركارد والأنظمة الأخرى، وتخفيض الرسوم المصرفية للدفع من خلال خاصية الخصم المباشر إلى 1 درهم بدلاً من 10 دراهم لكل معاملة.

إطلاق المنظومة الجديدة لتحصيل إيرادات الحكومة الاتحادية

تطبيق أفضل الممارسات المالية والمصرفية المتبعة عالمياً من خلال توفير جميع وسائل الدفع العالمية: أبل باي وسامسونج باي وغوغل باي بالإضافة إلى Alipay وJCB وأمريكان إكسبريس لتعزيز رضا المتعاملين.

إصدار سياسة جديدة لتحصيل الإيرادات الاتحادية

تم إعداد سياسة تحصيل الإيرادات الاتحادية بواسطة البنوك التجارية العاملة في الدولة، وتم اعتمادها من مجلس الوزراء الموقر لإدارة وتنظيم عملية تحصيل الإيرادات في الحكومة الاتحادية وحوكمة كافة الإجراءات المرتبطة به.

تطوير نظام فارس لتنبؤات الإيرادات الاتحادية

تحديث النظام وربطه مع بحيرة البيانات كمصدر أساسي ومغذي لعملية التنبؤ بالإيرادات الاتحادية من خلال البيانات التاريخية للمعاملات/ الإيرادات المحصلة بما يضمن حوكمة إجراءات النظام ومواءمتها مع سياسة تحصيل الإيرادات الاتحادية.

مشاريع التدقيق المالي للإيرادات الاتحادية

تقوم الإدارة بتنفيذ مشاريع التدقيق المالي على الإيرادات الاتحادية لضمان دقة توريد الإيرادات المستحقة قانوناً وفقاً لأحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (26) لسنة 2019 في شأن المالية العامة.

إنجازات لتحصيل إيرادات الحكومة الاتحادية

أداء البنوك

توقيع اتفاقيات مستوى الخدمة / مؤشرات الأداء الرئيسية مع البنوك لمراقبة دقة عملياتها التشغيلية

توفير التكاليف

توفير تكلفة التشغيل لإدارة منظومة التحصيل والتراخيص والدعم الفني اللازم لها بحدود 90 مليون درهم سنوياً

خدمة الضمان الإلكتروني

الانتقال الناجح لجميع البنوك التي تقدم خدمة إصدار الضمان الإلكتروني وعددها (40 بنكاً) إلى المنصة الجديدة

بحيرة البيانات

إعداد ملخص للبيانات المتعلقة بالتحصيل وتحويلها للنظام المالي الاتحادي وبحيرة البيانات بصفة يومية لمراقبة دقة تحويل الإيرادات الاتحادية لحساب الخزينة الموحد

تسهيل التحصيل لسفارات الدولة

إتمام الربط الفني الناجح لجميع سفارات الدولة التابعة لوزارة الخارجية والتعاون الدولي وعددها (128) إلى المنصة الجديدة مع بنك أبوظبي الأول

إنجازات المجالس واللجان القيادية

إنجازات لجنة الميزانية العامة للاتحاد لعام 2022

تضم وزارة المالية مجموعة من المجالس القيادية واللجان المتخصصة تعمل معاً بشكل متكامل لأداء المهام المنوطة بها، وأداء مسؤولياتها بكفاءة وفعالية بما يضمن تحقيق رؤية وأهداف الوزارة ويتوافق مع رسالتها وقيمها. وتشمل مهام هذه اللجنة دراسة وتنسيق المواضيع المتعلقة بالميزانية العامة للاتحاد، وتطوير الأداء الحكومي وعلاقات الدولة الاقتصادية مع الدول والمجموعات الاقتصادية والهيئات والمنظمات والصناديق الإقليمية والدولية بما يحقق الصالح العام لدولة الإمارات العربية المتحدة. وخلال السنة المالية 2022 عقدت لجنة الميزانية العامة للاتحاد اجتماعين لمناقشة المواضيع المتعلقة بالميزانية العامة للاتحاد واتخاذ القرارات ذات الصلة.

متابعة الوضع النقدي والتدفقات النقدية للحكومة الاتحادية على ضوء القرارات والتوجيهات الصادرة، حيث تم التوجيه بتعزيز الاحتياطي النقدي للحكومة الاتحادية بما يتوافق مع أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (26) لسنة 2019 بشأن المالية العامة.

الموافقة على تقديرات مشروع ميزانية السنة المالية 2023 (السنة الثانية من خطة ميزانية السنوات 2022-2026) بإيرادات تقديرية بلغت 63.6 مليار درهم ومصروفات تقديرية بلغت 63.1 مليار درهم.

الموافقة على الميزانية التكميلية للجهات الاتحادية للسنة المالية 2022 بقيمة إجمالية قدرها 1793.2 مليار درهم.

الموافقة على زيادة أسقف ميزانيات بعض الجهات الاتحادية لتنفيذ المشاريع التطويرية وأبرزها:

- مشروع الكادر الصحي المتخصص
- افتتاح مراكز شرطة جديدة في الدولة
- تنفيذ انتخابات المجلس الوطني الاتحادي خلال عام 2023
- تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتعزيز مهنتي التمريض والقبالة في الدولة
- مشروع تطوير منظومة التفتيش في الدولة
- مشروع تطوير منظومة العمل في إصدار شهادات المنشأ
- تنفيذ متطلبات وثيقة الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الرقمي

إنجازات مجلس تنسيق السياسات المالية الحكومية لعام 2022

تتضمن مهام المجلس الإشراف على جمع وإعداد بيانات وتقارير إحصاءات مالية الحكومة وتنسيق السياسات المالية الحكومية على مستوى الدولة. ورفع تقارير سنوية بأعمال المجلس لمجلس الوزراء الموقر، وتتولى وزارة المالية سكرتارية المجلس ومتابعة تنفيذ توصياته وقراراته.

01. مشروع جمع وإعداد البيانات المالية لدولة الإمارات

- إعداد ونشر تقارير إحصاءات مالية الحكومة للربع الرابع من عام 2021 والربع الأول والثاني والثالث من عام 2022.
- إعداد ونشر تقرير إحصاءات مالية الحكومة الموحد للدولة عن السنة المالية المنتهية لعام 2021.
- متابعة تنفيذ مشروع الميزانية العمومية لإعداد المركز المالي الموحد على مستوى الدولة (أرصدة الأصول والالتزامات "خصوم").
- عقد (7) ورش عمل بشأن توحيد البيانات المالية للجهات المعنية.
- ضم (3) جهات لنظام بوابة الإمارات لتقارير إحصاءات مالية الحكومة.
- عقد اجتماعات مع جميع المختصين في الدوائر المالية لحكومات الإمارات لمناقشة المستجدات الخاصة بالمشروع وتقديم الدعم اللازم.

02. استعراض مستجدات السياسات والتشريعات الضريبية في الدولة بشأن القوانين الخاصة بضريبة الشركات وضريبة القيمة المضافة والتعديلات التي تم إضافتها.

03. بيانات الإنفاق على المناخ والبيئة

- مشاركة الدولة في المنصة العالمية لمؤشرات تغير المناخ التي أطلقها صندوق النقد الدولي من خلال التنسيق مع الدوائر المالية في حكومات الإمارات لتوفير بيانات الإنفاق على المناخ والبيئة للأعوام 2015 - 2021.
- مشاركة الوزارة في المشاريع التحولية 2022-M1 التي أعلن عنها مكتب رئاسة مجلس الوزراء من خلال مشروع تعزيز التنافسية والشفافية في بيانات الإنفاق على المناخ والبيئة.

04. إبراز أثر التنسيق بين الحكومة الاتحادية وحكومات الإمارات في مواكبة المستجدات والتطورات النقدية والمصرفية، على وضع السيولة وتوقعات العجز المالي للحكومة والتمويل المطلوب للجهاز الحكومي على المدى المتوسط وتقدير احتياجات القطاع المصرفي في هذا الشأن.

05. استعراض تطورات السوق المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة وتقرير عمليات أدوات السياسة النقدية.

06. عقد الاجتماعات التنسيقية مع وزارة المالية وحكومات الإمارات للوقوف على أهم التطورات والمستجدات في الزيارات الدورية لبعثة مشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي (مارس وسبتمبر ونوفمبر).

07. التنسيق مع المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء لتحديث صفحة البيانات الوطنية الموجزة (NSDP) ومتطلبات الانتقال إلى المعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS).

08. مشاركة وزارة المالية في الاجتماعات السنوية لمبادرة الإحصاءات العربية (عربستات) التي يعقدها صندوق النقد العربي بالتعاون مع المنظمات الدولية، حيث تم استعراض تجارب الدول العربية والمؤسسات الإقليمية والدولية في المواضيع التالية: تحديات الإحصاءات في فترات الجوائح، دور التقنيات الحديثة في تطوير الإحصاءات الرسمية والبيانات الكبيرة، وإحصاءات الدين العام.

09. الاطلاع على أفضل الممارسات المتعلقة بتجارب الدول العربية في الشؤون المالية العامة في إطار منتدى المالية العربي.

10. المشاركة في الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات 2022 حيث تم استعراض أهم التغييرات في المنظومة التشريعية، بالإضافة إلى ملف التوطين والاقتصاد واستعداد الإمارات لاستضافة مؤتمر COP28 وغيرها.

11. عقد الاجتماع السنوي السابع لوكلاء وزارات المالية في الدول العربية في 19 و20 يناير 2022 حيث استعرضت وزارة المالية تجربة الدولة في نشر إحصاءات مالية الحكومة (GFS) وتم الاطلاع على أفضل الممارسات المتعلقة بتجارب الدول العربية في الشؤون المالية.

12. الاطلاع على أفضل الممارسات الحكومية واستعراض تجربة حكومة إمارة دبي في مبادرة "تشارك" التي كان لها دور كبير في تحقيق الوفورات المالية لحكومة دبي وتنفيذ عمليات الشراء في أقل مدة زمنية ممكنة.

إنجازات لجنة إعادة التنظيم المالي لعام 2022

لجنة إعادة التنظيم المالي هي الجهة المشرفة على إعادة التنظيم المالي لكافة المؤسسات والشركات العاملة في الدولة، وتتولى وضع قائمة معتمدة للخبراء المعنيين في شؤون الإفلاس بالدولة، وإنشاء وتنظيم سجل للأشخاص الصادرة بحقهم أحكام، بالإضافة إلى تنظيم ورعاية المبادرات التي من شأنها رفع مستوى الوعي العام بقانون الإفلاس.

01. اعتماد دليل شروط ومعايير القيد في قائمة الخبراء المعتمدين لدى لجنة إعادة التنظيم المالي بالقرار رقم (1/4) لسنة 2020 الصادر عن اللجنة.

02. اعتماد اختبارات تقييم الخبراء المعتمدين لدى لجنة إعادة التنظيم المالي بالقرار رقم (5/2) لسنة 2020 الصادر عن اللجنة.

03. إطلاق نظام اختبارات لتقييم الخبراء المعتمدين لدى لجنة إعادة التنظيم المالي.

04. قبول 31 من أصل 71 طلب مقدم من خبراء مختصين في إعادة التنظيم المالي وإدراجهم ضمن قائمة الخبراء المعتمدين على الموقع الإلكتروني الرسمي للجنة.

05. إنشاء مجلس تشاوري وعقد 3 اجتماعات خلال عام 2022 تم خلالها:

- التعرف على الخبراء والاطلاع على التحديات التي تواجههم فيما يتعلق بقانون الإفلاس.
- مناقشة كيفية تطوير قطاع تقديم خدمات الإفلاس.
- مناقشة متطلبات المحاكم وأهمية تدريب القضاة بشكل عام ومن ناحية فنية.
- التنسيق والتخطيط بين كافة الجهات المعنية بمجال الإفلاس.

06. التنسيق مع المحاكم ووزارة العدل للعمل على تدريب القضاة حول قانون الإفلاس ودور لجنة إعادة التنظيم المالي.

07. إطلاق الموقع الإلكتروني الرسمي للجنة إعادة التنظيم المالي (frc.gov.ae).

08. عقد 3 اجتماعات للجنة خلال عام 2022 تضمنت العديد من القرارات ذات الصلة بالشركات المتعثرة والإجراءات الإدارية والفنية للجنة.

09. تصميم نظام متكامل لاستقبال طلبات إعادة التنظيم المالي للشركات المتعثرة من قبل لجنة إعادة التنظيم المالي يتيح للجنة التصويت على قبول الطلبات.

10. المساهمة في التعديلات التي أُدخلت على المرسوم بقانون اتحادي رقم (9) لسنة 2016 بشأن الإفلاس.

11. مقترح سعادة يونس حاجي الخوري وكيل وزارة المالية بشأن إعداد ورقة عمل من قبل البنك الدولي لعرض الملخص التنفيذي لتعديل قانون الإفلاس.

الأهداف الاستراتيجية لوزارة الماليـــــة

1
تعزيز التخطيط المالي للحكومة الاتحادية واستدامة المالية العامة

2
رفع كفاءة وفعالية تنفيذ الميزانية وإدارة المركز المالي والتدفقات النقدية للحكومة الاتحادية

3
خدمة المصالح المالية والاقتصادية للدولة على المستوى الدولي

4
تعزيز تنافسية الدولة في المجال المالي والاقتصادي

5
ضمان تقديم كافة الخدمات الإدارية وفق معايير الجودة والكفاءة والشفافية

6
ترسيخ ثقافة الابتكار في بيئة العمل المؤسسي

نجاحات وإنجازات تواكب طموحات المستقبل

اختتمت وزارة المالية العام 2022 بتحقيق حزمة واسعة من النجاحات والإنجازات على مختلف الأصعدة، بما في ذلك التميز الحكومي والتحوّل الرقمي والاستدامة المالية والخدمات العامة، حيث كرّست الوزارة خلال العام 2022 جهودها لتعزيز المكتسبات والارتقاء بالطموحات للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة وتعزيز تنافسيتها العالمية.

ويمثل التقرير السنوي الجديد توثيقاً لما أنجزته الوزارة في العام 2022، والتي ساهمت في تحقيق دولة الإمارات قفزات نوعية في مسار تنويع الموارد المالية في الدولة، والتحول إلى النموذج الاقتصادي الجديد الذي يواكب طموحات المستقبل، الأمر الذي يؤكد جهود الوزارة بالعمل نحو تطوير المنظومة المالية وبناء اقتصاد أكثر مرونة وتوازناً.

وكان من أهم التطورات النوعية التي شهدتها الوزارة خلال العام الماضي اعتماد أكبر موازنة اتحادية منذ تأسيس الدولة للسنة المالية 2023، والتي تدعم توجهات القيادة الرشيدة في تطوير الخدمات الحكومية، والارتقاء بمستوى الرفاهية والسعادة والأمن لكافة أفراد المجتمع، وتعزيز البيئة الاقتصادية والبنية الاستثمارية في الدولة.

إلى جانب ذلك، أصدرت دولة الإمارات ممثلة بوزارة المالية السندات الحكومية المقومة بالدرهم الإماراتي، والتي ستساهم في دعم قدرة الحكومة على تغطية متطلبات التمويل المستقبلية، والمساهمة في تنويع مصادر التمويل وتقليل الاعتماد على أسواق رأس المال الأجنبية.

كما أعلنت وزارة المالية عن عزم دولة الإمارات فرض وتطبيق ضريبة اتحادية على أرباح الشركات، في خطوة لبناء مستقبل أكثر استدامة وتقدماً من خلال تحقيق إيرادات ثابتة يمكن إعادة استثمارها في المبادرات الحكومية الاستراتيجية في المستقبل. كما يأتي استحداث الضريبة انطلاقاً من حرص الدولة على تعزيز مساهمتها الدولية ودعم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في التزاماتها بوضع حد أدنى عالمي لضريبة أرباح الشركات متعددة الجنسيات، وتعزيز الشفافية الضريبية ومنع الممارسات الضريبية الضارة، كما تعزز مساهمتها الفاعلة في مبادرة مكافحة تآكل الوعاء الضريبي.

وتعمل وزارة المالية بشكل متواصل على تعزيز سبل التعاون والتنسيق مع مختلف الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية في الدولة بهدف تطوير آليات العمل المالي الحكومي، ورسم السياسات والتشريعات المالية وفق أفضل الممارسات العالمية المعتمدة. كما تلتزم الوزارة بالارتقاء بمنظومة العمل المالي الحكومي في دولة الإمارات، وترسيخ مكانة القطاع المالي للدولة كواحد من أكثر القطاعات المالية تقدماً في العالم وبما يضمن تعزيز مكانة الدولة على خريطة التنافسية العالمية.

سعادة يونس حاجي الخوري
وكيل وزارة المالية

إنجازات الهدف الاستراتيجي الأول

تعزيز التخطيط المالي للحكومة الاتحادية واستدامة المالية العامة.

النشاط

- برنامج المسرع
- إنشاء برنامج تدريبي لبناء القدرات المالية والمحاسبية في الجهات الاتحادية
- إعداد الميزانية العامة للاتحاد وتطوير آليات إعدادها وفقاً لتنبؤات الإنفاق العام
- تحليل وتقييم فرص خفض النفقات وتقدير مستهدفات الاحتياطات والعوائد والإنفاق الحكومي
- إعداد تنبؤات الإيرادات العامة للاتحاد وتطوير آلياتها
- تنمية وتنويع مصادر الإيرادات العامة للاتحاد
- إدارة المخاطر المالية ومراقبتها
- صندوق محمد بن راشد للابتكار
- إدارة الدين العام
- إدارة الاستثمارات الحكومية في الشركات والمؤسسات والمنظمات التي تساهم فيها الدولة

القيمة المحققة للهدف 1

عدد الأنشطة	10
عدد المؤشرات	29
• مؤشرات استراتيجية	5
• مؤشرات تشغيلية	24

إنجازات الهدف الاستراتيجي الثاني

رفع كفاءة وفعالية تنفيذ الميزانية وإدارة المركز المالي والتدفقات النقدية للحكومة الاتحادية.

النشاط

- تحسين وتطوير آليات متابعة تنفيذ الميزانية
- تطوير وتطبيق النظام المالي الإلكتروني للحكومة الاتحادية
- إدارة الأصول الحكومية
- إدارة التدفقات النقدية
- تعزيز التعاون المشترك مع مكتب رئاسة مجلس الوزراء لمراجعة أداء الممكنات المالية للحكومة الاتحادية
- تحصيل الإيرادات العامة للدولة

القيمة المحققة للهدف 2

عدد الأنشطة	6
عدد المؤشرات	16
• مؤشرات استراتيجية	2
• مؤشرات تشغيلية	14

إنجازات الهدف الاستراتيجي الثالث

خدمة المصالح المالية والاقتصادية للدولة على المستوى الدولي.

النشاط

- الاستفادة من المنظمات الدولية لخدمة اقتصاد الدولة
- التزام الدولة بالمتطلبات العالمية للشفافية وتبادل المعلومات الضريبية
- توقيع اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي
- توقيع اتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار
- تفعيل دور الدولة في اللجان المالية والاقتصادية الخليجية
- تعميق التكامل الاقتصادي الخليجي لخدمة المصالح المالية والاقتصادية للدولة

القيمة المحققة للهدف 3

عدد الأنشطة 6

عدد المؤشرات 20

- مؤشرات استراتيجية 2
- مؤشرات تشغيلية 18

إنجازات الهدف الاستراتيجي الرابع

تعزيز تنافسية الدولة في المجال المالي والاقتصادي.

النشاط

- توحيد البيانات المالية على مستوى الدولة
- توحيد السياسات المالية على مستوى الدولة
- إعداد ومراجعة القوانين والسياسات المالية للحكومة الاتحادية
- متابعة مؤشرات التنافسية العالمية في المجال المالي
- مراجعة القوانين والسياسات المالية الكلية
- إعداد الدراسات والتقارير المالية والاقتصادية

القيمة المحققة للهدف 4

عدد الأنشطة 6

عدد المؤشرات 19

- مؤشرات استراتيجية 3
- مؤشرات تشغيلية 16

إنجازات الهدف الاستراتيجي الخامس

ضمان تقديم كافة الخدمات الإدارية وفق معايير الجودة والكفاءة والشفافية.

النشاط

- إعداد الميزانية ومتابعة تنفيذها
- إدارة المشتريات
- تخطيط الموارد البشرية والاستقطاب والتعيين
- تدريب وتطوير الموظفين
- إدارة خدمات الموارد البشرية الأخرى (تقييم الأداء، التعويضات، الفوائد، شؤون الموظفين)
- تطوير النظم والتطبيقات الإلكترونية
- توفير الدعم الفني للمستخدمين (خط المساعدة)
- البنية التحتية وأمن المعلومات
- إعداد الدراسات والاستشارات القانونية
- إدارة الشؤون القانونية
- الصيانة
- إجراء التدقيق الداخلي
- إدارة علاقات المتعاملين
- الإعداد للمشاركة في جائزة الشيخ خليفة للأداء الحكومي المتميز
- إدارة الجودة
- تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية وقياس الأداء
- وضع وتطوير الخطة التشغيلية والاستراتيجية
- إدارة منظومة علاقات الشراكة
- إدارة النشاط الإعلامي
- تخطيط وتنسيق الاتصالات الداخلية والخارجية

القيمة المحققة للهدف 5

عدد الأنشطة	20
عدد المؤشرات	115
مؤشرات استراتيجية	18
مؤشرات تشغيلية	97

إنجازات الهدف الاستراتيجي السادس

ترسيخ ثقافة الابتكار في بيئة العمل المؤسسي.

النشاط

- دعم وتحفيز الموظفين في مجال الابتكار
- تفعيل آلية إدارة الاقتراحات لدعم الابتكار في الوزارة
- تطوير الموظفين بما يسهم في استدامة ثقافة الابتكار في الوزارة

القيمة المحققة للهدف 6

عدد الأنشطة 3

عدد المؤشرات 10

- مؤشرات استراتيجية 5
- مؤشرات تشغيلية 5

جهود وزارة المالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

لقد أطلقت وزارة المالية في العام 2022 عدداً من المشاريع والمبادرات والاستراتيجيات التي تتوافق مع رؤية الإمارات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ووعدها "بألا نترك أحداً خلف الركب"، وقد بذلت وزارة المالية جهوداً كبيرة ومكثفة لضمان التنفيذ الفعّال لخطط التنمية المستدامة، وحرصت على عقد الشراكات الاستراتيجية مع القطاعين العام والخاص والتعاون الوثيق مع الجهات ذات الصلة. وتعتبر أهداف التنمية المستدامة مجموعة من الأهداف وضعتها الأمم المتحدة وتعرف باسم الأجندة العالمية 2030، وهي رؤية عالمية للعمل من أجل القضاء على الفقر وحماية كوكب الأرض وضمان تمتع جميع شعوب العالم بالسلام والازدهار بحلول عام 2030، وتعتبر أهداف التنمية المستدامة خارطة طريق ودعوة لكافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل بناء مستقبل أفضل وأكثر استدامة لكافة المجتمعات على مستوى العالم. وفيما يلي أبرز إنجازات وزارة المالية في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة خلال العام 2022:

الهدف 1: القضاء على الفقر

تم انتخاب معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية، رئيساً للجنة التنمية ضمن المنتدى الوزاري لمجموعة البنك الدولي، وتتباحث اللجنة حول مجموعة واسعة من القضايا التي تشمل دور صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي في مواجهة الأزمات المستقبلية والفقر والقضايا الأخرى المتعلقة بالتنمية. وتبذل دولة الإمارات جهوداً ومساهمات قيّمة في دفع عجلة التنمية المستدامة حول العالم.

الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه

قامت وزارة المالية بزيادة ميزانيات بعض الجهات الاتحادية بهدف تسهيل تنفيذ المشاريع الصحية التطويرية وأبرزها مشروع الكادر الصحي المتخصص ودعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتعزيز مهنتي التمريض والقبالة في الدولة.

كما شاركت وزارة المالية ووزارة الصحة ووقاية المجتمع في الاجتماع المشترك الأول لوزراء المالية والصحة ضمن مجموعة العشرين. وتبرعت دولة الإمارات بمبلغ 20 مليون دولار أمريكي لصالح صندوق الوقاية من الجوائح وذلك خلال الاجتماع الثالث لوزراء ومحافظي البنوك المركزية. وحضر فريق وزارة المالية أول اجتماع لصندوق الوقاية من الجوائح كعضو في مجلس إدارة الصندوق وذلك في 9 سبتمبر 2022.

الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد

واصلت وزارة المالية عملها على مشروع دراسة هياكل رسوم الخدمات في جميع الوزارات والجهات الاتحادية، وذلك بهدف المساهمة في تحفيز بيئة الأعمال وتعزيز الاقتصاد ودعم مكانة الدولة كوجهة جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. وأسهمت هذه الخطوة في تحقيق التوازن والانسجام بين السياسات المالية على مستوى الدولة، وترسيخ الاستدامة المالية للحكومة الاتحادية وفق أفضل الممارسات العالمية، وتعزيز دور الدولة في دعم نمو الأعمال على الصعيدين المحلي والدولي.

وقامت وزارة المالية بإطلاق منصة المشتريات الرقمية بهدف دعم النمو الاقتصادي وتسهيل تعاقدات القطاع الخاص مع القطاع الحكومي ودعم آليات وعمليات الشراء من خلال منظومة رقمية موحدة تعزز الشفافية وتستكمل كافة آليات الشراء إلكترونياً.

وقد أظهرت النتائج الأولية لتقرير إحصاءات مالية الحكومة الأولية للربع الثالث من عام 2022 ارتفاع قيمة الإيرادات على مستوى الدولة إلى 148.1 مليار درهم خلال الربع الثالث من العام 2022، وارتفاع قيمة إيرادات المساهمات الاجتماعية بنسبة 10% مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي، لتصل إلى 3.8 مليار درهم. وقد حققت الحكومة فائضاً كبيراً بقيمة 125.5 مليار درهم خلال النصف الأول لعام 2022.

الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

تمت زيادة أسقف ميزانيات بعض الجهات الاتحادية لتنفيذ المشاريع التطويرية، أبرزها تنفيذ متطلبات وثيقة الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الرقمي، كما واصلت وزارة المالية مسيرة التحول الرقمي المتسارع من خلال تطبيق المزيد من التقنيات الرقمية المبتكرة في أنظمتها بهدف تمكين المتعاملين من الأفراد والجهات الاتحادية والشركات الخاصة من تقديم طلبات الحصول على الخدمات ومتابعتها بسلاسة وكفاءة تامة.

وأتاحت وزارة المالية العديد من الخدمات الإلكترونية على تطبيقها الذكي مثل خدمة "تحصيل الإيرادات والأموال العامة". وأطلقت دليل الخدمات الرقمية لتوفير كافة المعلومات اللازمة عن خدمات الوزارة وتزويد المتعاملين من الأفراد وقطاع الأعمال والجهات الحكومية بتجربة وصول سهلة وسريعة إلى كافة الخدمات التي تقدمها.

كما تم تأسيس مكتب الدين العام بهدف الإبقاء على الدين السيادي في مستويات مستدامة وإدارة الصناديق السيادية بأقل تكلفة وبأدنى قدر من المخاطر ويضلع المكتب بتوفير الاحتياجات التمويلية الحكومية ومتابعة المخاطر بما يضمن الاستدامة المالية الحكومية.

وأسهمت الجلسات الحوارية التي نظمتها وزارة المالية خلال القمة العالمية للحكومات في إلقاء الضوء على دور الحكومات ومنظومة العمل المالي في بناء نموذج اقتصادي مالي رائد يسهم في إحداث تأثيرات إيجابية على حياة المجتمعات، ونظمت الوزارة جلسة حوارية رفيعة المستوى تناولت الدور الذي تضطلع به التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في مساعدة الدول على التكيف مع الأحداث غير المتوقعة، وتعزيز المرونة لاستمرارية الأعمال، والجاهزية لمواجهة الأزمات العالمية في المستقبل. كما شاركت وزارة المالية في الندوة السنوية لمجموعة العمل المعنية بتأثير العلوم والتكنولوجيا في الرقابة المالية التي عقدت في أبوظبي. كما عقدت وزارة المالية ورشة عمل لشرح الدليل الاسترشادي لإدارة المخاطر المالية ومراقبتها على المستوى الوطني.

الهدف 13: العمل المناخي

شاركت وزارة المالية في المنصة العالمية لمؤشرات تغير المناخ التي أطلقها صندوق النقد الدولي من خلال التنسيق مع الدوائر المالية في حكومات الإمارات لتوفير بيانات الإنفاق على المناخ والبيئة للأعوام 2015 - 2021. وتم نشر بيانات الدولة الخاصة بالإنفاق على المناخ والبيئة على المنصة العالمية لمؤشرات تغير المناخ. كما عقدت وزارة المالية ورشة عمل حول بيانات الإنفاق على المناخ وذلك بمشاركة الدوائر المالية في حكومات الإمارات، ضمن مشروع تعزيز التنافسية والشفافية في إعداد البيانات المالية على مستوى دولة الإمارات.

وعرضت وزارة المالية خلال اجتماعات مجموعة العشرين لمسار التحول إلى الانبعاثات الصفرية نموذج الإمارات لمسار التحول إلى الانبعاثات الصفرية في الدولة، ورحب أعضاء مجموعة العشرين الآخرين باقتراح الدولة ودعوا للاقتداء بنموذج دولة الإمارات ومشاركة خبراتهم في مجال تمويل المشاريع منخفضة الانبعاثات الكربونية.

وخلال فعاليات القمة العالمية للحكومات تم تنظيم جلسة رفيعة المستوى بعنوان "التغير المناخي" بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، لمناقشة أبرز تحديات التغير المناخي والخطوات الواجب اتخاذها للاستجابة الفاعلة لهذه التحديات.

الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية

أعلنت وزارة المالية عن تطبيق ضريبة اتحادية على أرباح الشركات اعتباراً من العام 2023، في خطوة لبناء مستقبل أكثر استدامة وتقدماً وترسيخ مكانة دولة الإمارات كمحور عالمي للأعمال والاستثمار، وضمان التدفق الحر لرأس المال والتجارة والتمويل، ويقوم نظام ضريبة الشركات في الدولة على أفضل الممارسات عالمية المستوى ويهدف إلى تخفيف أعباء الامتثال على الشركات. وطبقاً للقانون، قامت وزارة المالية بصياغة هذا القانون بناءً على أفضل الممارسات الدولية، بما يضمن توسيع مساهماتها في دعم الأهداف الاستراتيجية للدولة، وضمان الشفافية الضريبية، ومنع الممارسات الضريبية الضارة.

وأطلقت سندات خزينة حكومية مقوّمة بالدرهم في أبريل 2022، وقد ساهم هذا الإصدار في بناء منحنى العائد مقوماً بالدرهم، وبالتالي تعزيز السوق المالية المحلية، والارتقاء ببيئة الاستثمار بشكل عام وبناء سوق سندات بالعملة المحلية، وتنويع مصادر الدخل القومي للدولة، وتنشيط القطاع المالي والمصرفي المحلي، وتوفير فرص تمويل بديلة للقطاع الخاص والمصارف والمؤسسات المالية في الدولة.

وعقدت وزارة المالية دورة تدريبية بعنوان "الإغلاقات الشهرية على أساس الاستحقاق" بمشاركة أكثر من 39 وزارة وجهة حكومية اتحادية، ونظمت ورشتي عمل حول الإجراءات الواردة في التعميم المالي رقم (08) لسنة 2022 بشأن تعليمات إعداد الحساب الختامي للجهات الاتحادية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022.

الهدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

وقّعت وزارة المالية خلال العام 2022 العديد من الاتفاقيات الاستراتيجية مع عدد من الدول والمنظمات، كان من أبرزها توقيع اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمارات مع تركيا هدفت إلى تعزيز وتفعيل سبل التعاون الاقتصادي والاستثماري بين البلدين. كما وقّعت الوزارة اتفاقية تجنّب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل مع جمهورية تنزانيا المتحدة، كما وقعت دولة الإمارات ممثلة بوزارة المالية اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمار مع جمهورية موزمبيق. وشاركت وزارة المالية في الاجتماع الـ 116 للجنة التعاون المالي والاقتصادي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ونظمت وزارة المالية ضمن فعاليات القمة مجموعة من الجلسات الحوارية التي ركزت على محور "تسريع الانتعاش الاقتصادي العالمي" لبحث أبرز التوجهات العالمية في مجال العمل المالي وتبادل الخبرات والتجارب الحكومية حول العالم في هذا القطاع، وعقدت مجموعة من الجلسات الحوارية بالشراكة مع نخبة من المسؤولين من وزارات المالية في الدول العربية وممثلي المنظمات الدولية المتخصصة مثل بنك التنمية الإفريقي، وبحثت الجلسات سبل التعاون المشترك وتنسيق الجهود لدفع عجلة النمو الاقتصادي على الصعيدين الإقليمي والدولي.

عامٌ حافلٌ
بالنجاحات والعطاء

مشاركات وأحداث وزارة المالية

ترأس سمو الشيخ مكتوم بن محمد، نائب حاكم دبي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية، الاجتماع السابع للجنة الميزانية العامة للاتحاد

التقى سمو الشيخ مكتوم بن محمد، نائب حاكم دبي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية، معالي كريستالينا جورجيفا، مدير صندوق النقد الدولي

وقعت وزارة المالية اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل مع جمهورية تنزانيا المتحدة

شارك معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية، في الاجتماع الرابع لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية، لمناقشة آخر التطورات الاقتصادية العالمية

شاركت وزارة المالية في الاجتماع الأول لمجموعة عمل الإطار للعام 2022 ضمن المسار المالي لمجموعة العشرين

شارك سعادة يونس حاجي الخوري، وكيل وزارة المالية، في الجلسة العامة لمنتدى جلف انتلجنس العاشر لأسواق الطاقة

استقبل معالي محمد بن هادي الحسيني وزير دولة للشؤون المالية، سعادة إيمانويل مولين مدير عام إدارة الخزينة في وزارة الاقتصاد والمالية والإنعاش الفرنسية

ترأس معالي محمد بن هادي الحسيني وفد دولة الإمارات المشارك في الاجتماع الـ 116 للجنة التعاون المالي والاقتصادي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

شاركت وزارة المالية في الاجتماع الثالث لعام 2022 لمجموعة عمل البنية التحتية ضمن المسار المالي لمجموعة العشرين الذي عقد في إندونيسيا

شاركت وزارة المالية ووزارة الصحة ووقاية المجتمع في الاجتماع المشترك الأول لوزراء المالية والصحة ضمن مجموعة العشرين

التقى معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية، مع معالي لورانس وونغ نائب رئيس الوزراء ووزير المالية في سنغافورة

وقعت دولة الإمارات ممثلة بوزارة المالية اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمار مع جمهورية موزمبيق

شاركت دولة الإمارات في الاجتماع الخامس لمجموعة عمل الهيكل المالي الدولي والاجتماع الرابع والأخير لمجموعة عمل التمويل المستدام للعام 2022

شارك معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية، في الاجتماع الأول لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لدول مجموعة العشرين للعام 2022

شاركت وزارة المالية في فعاليات المنتدى الدولي للاتصال الحكومي 2022 الذي ينظمه المكتب الإعلامي لحكومة الشارقة

شارك معالي محمد بن هادي الحسيني وزير دولة للشؤون المالية في فعاليات "يوم التمويل" الذي عقد على هامش فعاليات قمة المناخ COP27 في شرم الشيخ

شاركت وزارة المالية في فعاليات أسبوع أبوظبي المالي 2022 وألقى سعادة يونس حاجي الخوري، وكيل وزارة المالية، كلمة رئيسية عن التمويل المستدام

وزارة المالية شاركت في الاجتماع العام الخامس عشر للمنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات لأغراض الضريبة الذي عقد في إسبانيا

مشاركة دولة الإمارات في أعمال الاجتماع الأول لوكلاء وزارة المالية ونواب محافظي البنوك المركزية ضمن مجموعة العشرين التي عقدت في الهند

مشاركة وزارة المالية في الندوة السنوية لمجموعة العمل المعنية بتأثير العلوم والتكنولوجيا في الرقابة المالية التي عقدت في أبوظبي

سعادة يونس حاجي الخوري وكيل وزارة المالية التقى مع سعادة الدكتور عبدالحميد الخليفة مدير عام صندوق الأوبك للتنمية الدولية

مقتطفات من الجلسة التوعوية بعنوان "ضمان الحقوق بالأموال المنقولة والتخصيم" التي نظمتها وزارة المالية بحضور سعادة يونس حاجي الخوري وكيل وزارة المالية

شاركت الوزارة في الاجتماعات السنوية لحكومات الإمارات لعام 2022 وخلال الجلسة الحكومية تم مناقشة أهمية تعزيز مبادرات التوطين.

اجتماع المجلس التشاوري التابع للجنة إعادة التنظيم المالي مع خبراء من مجموعة البنك الدولي، الذي استعرض آخر المستجدات الخاصة بتعديل قانون الإفلاس الذي يتم تنفيذه كمشروع مشترك بين وزارة المالية ومجموعة البنك الدولي

فعاليات نظمتها وزارة المالية

سمو الشيخ مكتوم بن محمد، نائب حاكم دبي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية قام بزيارة منصة وزارة المالية في جيتكس جلوبال 2022

فعالية "المالية تبتكر 2022 - رحلة ملهمة في مستقبل المالية" التي عقدتها وزارة المالية في انفينيتي دو لوميير - دبي مول

عقدت وزارة المالية الاجتماع الأول لمجلس تنسيق السياسات المالية الحكومية في عام 2022 في مقر إكسبو 2020 دبي

دورة تدريبية بعنوان "الإغلاقات الشهرية على أساس الاستحقاق" بمشاركة أكثر من 39 وزارة وجهة حكومية اتحادية

نظمت وزارة المالية ورشة تعريفية لإطلاق منصة المشتريات الرقمية لجهات المرحلة الثانية

تنظيم جلسة توعوية استهدفت قضاة الدولة على المستويين المحلي والاتحادي بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية

عقدت لجنة إعادة التنظيم المالي التابعة لوزارة المالية الاجتماع الثاني للمجلس التشاوري

نظمت وزارة المالية سلسلة زيارات ميدانية للدوائر المالية في حكومات الإمارات بالتعاون مع الفريق الفني لمجلس تنسيق السياسات المالية الحكومية

مبادرات وزارة المالية المجتمعية

احتفالات وزارة المالية بيوم العلم الإماراتي بحضور عدد من موظفي الوزارة

مراسم يوم الشهيد في مقر وزارة المالية بحضور قيادات وموظفي الوزارة

مبادرة "المير الرمضاني للأسر المتعففة" نظمتها وزارة المالية بالتعاون مع مؤسسة الشارقة للتمكين الاجتماعي

نظمت وزارة المالية بالتعاون مع المؤسسة الاتحادية للشباب حلقة حوارية ألقت الضوء على المواضيع الهامة للشباب

مبادرة "صيفكم بارد" بالتعاون مع بلدية دبي استهدفت العمال في مواقع العمل الخارجية

تكريم مجموعة من الموظفين المتقاعدين من وزارة المالية تقديراً لجهودهم المبذولة في خدمة الوزارة

نظمت وزارة المالية مبادرتها المجتمعية بالتعاون مع الهلال الأحمر الإماراتي وشملت توزيع وجبات السحور على العمالة المساعدة في المجتمع

عقدت وزارة المالية جلسة افتراضية حول "الصحة النفسية" بالتزامن مع يوم المرأة الإماراتية

حصاد مسيرة التميز والإنجازات

حصدت وزارة المالية العديد من الجوائز المحلية والدولية على مدار السنوات تقديراً لالتزامها المتواصل بتحقيق التميز في العمل المالي الحكومي، وتعزيز مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة على خريطة التنافسية العالمية في القطاع المالي. وفي عام 2022 حصلت الوزارة على مجموعة من الجوائز وشهادات الاعتماد المرموقة التي كان من أبرزها جائزة محمد بن راشد للأداء الحكومي المتميز وشهادة الاعتماد الدولي لممارسة مهنة التدقيق بحسب معايير IPPF.

وتقديراً لجهودها في تطبيق أفضل معايير الجودة الدولية المعتمدة في كافة أعمالها وأنشطتها وخدماتها المُقدَّمة حصلت وزارة المالية على اعتماد العديد من منظمات الاعتماد الدولية بما في ذلك مؤسسة "بيرو فيريتاس" التي قامت بتجديد شهادات أنظمة إدارة الجودة عالمية المستوى للوزارة في عام 2022.

الجوائز والشهادات

- جائزة "الجهة الاتحادية الرائدة - الوزارات أقل من 500 موظف" وجائزة "أفضل جهة في الاستباقية والجاهزية للمستقبل" ضمن جائزة محمد بن راشد للأداء الحكومي المتميز
- جائزة أفضل ابتكار في تسهيل الإجراءات، وذلك عن مشروع منصة المشتريات الرقمية
- وزارة المالية أول جهة اتحادية تحصل على الاعتماد الدولي لممارسة مهنة التدقيق بحسب معايير IPPF

شهادات الأيزو

- إدارة استمرارية الأعمال | ISO 22301:2012
- إدارة السلامة والصحة المهنية | ISO 45001:2018
- إدارة أمن المعلومات | ISO 27001:2013
- إدارة أنظمة المعلومات | ISO 20000:2018
- إدارة البيئة | ISO 14001:2015
- شهادة نظام الإدارة المتكامل | PAS 99
- إدارة الجودة | ISO 9001:2015

الشيخ مكتوم بن محمد والفريق القيادي في وزارة المالية تسلم جائزة محمد بن راشد للأداء الحكومي المتميز

وزارة المالية فازت بفئة أفضل ابتكار في تسهيل الإجراءات وذلك عن مشروع منصة المشتريات الرقمية

جائزة وزير المالية للتميز المؤسسي للعام 2022

تهدف جائزة وزير المالية للتميز المؤسسي إلى تعزيز بيئة عمل تتواءم مع منظومة التميز الحكومي وتلقي الضوء على الجهود المتميزة للعاملين في وزارة المالية لتحقيق الإنجازات الريادية والاستثنائية على المستويين الفردي والمؤسسي. وكرّمت الجائزة في العام 2022 عدد من الموظفين عن الفئة الإشرافية والتخصصية وسعادة المتعاملين والاتصال الحكومي ووظائف المستقبل والموظف المبتكر، بالإضافة إلى فئة الشباب والجندي المجهول.

فاطمة النقبي - المركز الأول في الفئة الإشرافية

فريق التطبيق الذكي - فئة المشاريع وفرق العمل

فريق منصة المشتريات الرقمية - فئة المشاريع وفرق العمل

عزة الجسمي - المركز الثاني في الفئة الإشرافية

مريم الشامسي - المركز الثالث في الفئة الإشرافية

محمد بسيوني - المركز الثاني في الفئة التخصصية

أحمد الشعرات - فئة الموظف المبتكر

كما كرّمت جائزة وزير المالية للتميز المؤسسي أيضاً موظفين بجوائز استثنائية وذلك عن فئة جائزة القدوة الحسنة، والتي ارتكزت على معايير شملت الإنجاز والتأثير، التعلم والتطور الوظيفي، الابتكار، المواطنة والإيجابية، والروح القيادية. وتضمنت جائزة خاصة للمشاريع وفرق العمل المتميزة وكانت من نصيب فريق التطبيق الذكي وفريق منصة المشتريات الرقمية في وزارة المالية. وعبّر سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم عن فخره بكوكبة الموظفين المتميزين الذين أسهموا بإنجازاتهم وجهودهم المستمرة في الارتقاء بمنظومة العمل المالي الحكومي وتحقيق الريادة لوزارة المالية ضمن مختلف المبادرات والمشاريع، وأكد سموه خلال احتفالية التكريم أهمية الجائزة في تحفيز الموظفين وتمكينهم بما يتماشى مع رؤية دولة الإمارات بتعزيز مفاهيم التميز الحكومي. وقال سموه: "نحن حريصون على مواصلة تعزيز قدرات الكوادر البشرية الاستثنائية لتحقيق إنجازات نوعية، وابتكار أساليب عمل جديدة وتوفير بيئة تنافسية تدعم تحقيق التميز والريادة."

ريم الشحي - فئة الاتصال الحكومي

أحمد أبو الحمد - فئة الجندي المجهول

سمية الهاملي - جائزة القدوة الحسنة (الإنجاز والتأثير)

عزة السويدي - جائزة القدوة الحسنة (التعلم والتطور)

آمنة الشامسي - جائزة القدوة الحسنة (الابتكار)

طلال الشحي - جائزة القدوة الحسنة (المواطنة والإيجابية)

عبدالله الزعابي - جائزة القدوة الحسنة (الروح القيادية)

خولة الهياس - المركز الأول في الفئة التخصصية

شيخة الحمادي - فئة الشباب

سليمان قطمش - فئة وظائف المستقبل

صورة جماعية للفائزين في جائزة وزير المالية للتميز المؤسسي للعام 2022 مع سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية